

المركز الاستشاري للدراسات والنوڤ  
The Consultative Center for Studies and Documentation

الاستراتيجية الأميركية  
في عهد إدارة أوباما  
أربع قراءات للمشهد السياسي الإقليمي

16

سلسلة غير دورية، تُعنى، بالشؤون والقضايا السياسية والإنمائية

مركز الدراسات والنوڤ

الإستراتيجية الأميركية

فجوة مهو إدارة اوباما

أربع فراءات للمشهد السياسي الإقليمي



الإستراتيجية الأهرمية

فهي عهد إدارة أوباما

أربع فروع للمشهد السياسي الإقليمي

## حقوق الطبع محفوظة

الدراسة: الإستراتيجية الأميركية في عهد إدارة أوباما

أربع قراءات للمشهد السياسي في المنطقة

الناشر: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

الإعداد: مديرية الدراسات الاستراتيجية

الطبعة الأولى: نيسان ٢٠١٠م، الموافق ربيع الثاني ١٤٣١هـ

القياس: ١٥ × ٢٤ سم

العدد: السادس عشر

ملاحظة: إنَّ الآراء الواردة في الدراسة لا تُعبّر بالضرورة عن رأي

المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

## ثبت المحتويات

٧ ..... تقديم

**استراتيجية باراك أوباما:**

١١ ..... ريشار لايفيير

٢٥ ..... مداخلات وتعقيبات

٣٥ ..... التحولات والتغيرات في سياسة الإدارة الأميركية تجاه المنطقة

٤١ ..... تعقيبات

**السياسة الأميركية في عهد أوباما :**

٥٥ ..... سقوط امبراطورية أم البحث عن دور جديد

٧٥ ..... منير شفيق

٧٧ ..... تعقيبات



## نقدية

في حملته الانتخابية ، وبعد توليه الرئاسة ، استعمل الرئيس الأميركي باراك أوباما شعارات ، ومصطلحات بشأن سياساته توحى بتغير ما في السياسة الأميركية تجاه المنطقة والعالم .

فقد استخدم أوباما لغة تشير إلى إمكانية تحوّل في السياسات الأميركية حيال إيران ، القضية الفلسطينية ، أفغانستان ، العراق ، «الحرب على الإرهاب» ، وعلاقات الولايات المتحدة مع الخارج .

إزاء هذا الخطاب الجديد شكّلت لدى البعض قناعة ، بأن ثمة تبدل ستحدثه الإدارة الأميركية الجديدة في مواقفها وسياساتها . بينما رأى البعض الآخر ، أنه لا تغيير في عقلية الإدارة الأميركية ومواقفها وسياساتها ، وإنما تحمل مواقف إدارة بوش نفسها لكن مع ابتسامة فقط .

فيما يلي وقائع أربع حلقات نقاش أقامها المركز الاستشاري في الفترة الممتدة ما بين حزيران ٢٠٠٩ وكانون الثاني ٢٠١٠ ، لاستشراف السياسات الأميركية بعد تولي أوباما سدة الرئاسة ، والإضاءة على التحوّلات فيها إذا ما وجدت . كل ذلك وفقاً لما رآه الباحثون الذين أعدّوا هذه القراءات ، وبناء على النقاشات المستفيضة التي انطوت عليه تلك الحلقات . وقد قام بتحرير هذه الأوراق وترتيب محتواها الأستاذ أسعد .





اسٽرائيبيٽيٽ بٻاراك اوباما:

ٺغير كل شي ، ڪري لا يٺغير شي ،



# استراتيجية باراك أوباما:

تغيير كل شيء كي لا يتغير شيء (\*)

## ريشار لا بيضير\*\*

أوباما هو جورج بوش لكن مع ابتسامة.

بعد إدارتين أميركيتين مشؤومتين على صعيديّ الاستقرار العالمي والذكاء الإنساني، نشهد اليوم الخطوات الأولى لفريق حاكم جديد بقيادة باراك أوباما، أول رئيس أميركي اسود، أو خلاسي على الأصح.

يهلّل المنافقون للعبقرية، ونشهد أكثر المتابعات الإعلامية جنوحاً، حيث استحوذ الهوس بأوباما على العالم، ولا تزال مفاعيله الدلالية والعقائدية أبعد من أن تكشف عن كل حيلها. وخلف هذه المظاهر الخداعة، تبرز حالة واقعية متواترة، وهي، أن ليس للولايات المتحدة من سياسة خارجية، بل لديها ببساطة وبشكل حصري سياسة مصالح.

في الحقيقة، إن هذه المصالح قائمة ومستمرة، سواء كان الجمهوريون أم كان الديمقراطيون في البيت الأبيض، أو الكونغرس، أو أي مؤسسة أخرى من مؤسسات السلطة. والأحكام التي تدعم هذه المصالح، تتوالد، وتتشكّل

---

\* الورقة الأساسية في حلقة النقاش التي عقدها المركز بتاريخ ١٨/٦/٢٠٠٩. (مترجمة عن الفرنسية)

\*\* رئيس مجلة الدفاع الفرنسية (Defense) وخبير في القضايا الإستراتيجية.

على الدوام، وهي على ثلاث مراتب: جيواستراتيجية- جيوطاقية- جيواقتصادية.

والمراد هنا، هو تفحص مستويات هذه المصالح المختلفة، بدءاً بإعادة تشكيل ما يمكن تسميته جغرافية الخطوات الأولى...

## I-جغرافية الخطوات الأولى

في الخامس من نيسان عام ٢٠٠٩، غداة حضور أوباما للمرة الأولى، قمة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة التي أعقبت حضوره للمرة الأولى أيضاً قمة حلف شمال الأطلسي NATO في براغ، توجه الرئيس الأميركي إلى أنقرة - يمكن القول: إنه حثّ الخطى إلى هناك- بهدف استعادة صداقة الأتراك التي تردت بما فيه الكفاية في عهد بوش. حتى أن أنقرة منعت في العام ٢٠٠٣ مرور الجنود الأميركيين المتوجهين إلى العراق عبر أراضيها. إلى ذلك، واستمراراً للسياسة التي انتهجتها الإدارات السابقة، كان المقصود هو التأكيد مجدداً على الدعم الأميركي لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، لكن الهدف الرئيسي كان يتعلق بالحلف الأطلسي، لأن تركيا التي تحتل المرتبة الثانية من حيث إمداد الحلف بالجنود، يمكنها أن تزيد مساعدتها في أفغانستان. كما يمكن لها أن تواكب إعادة انتشار القوات الأميركية في العراق واضعة في التصرف موانئها ذات المياه العميقة وقاعدتها الجوية في إنجيرليك.

أياً يكن الأمر، وعلى سبيل المتابعة الأمنية للسياسة التي انتهجتها إدارتا بوش، وللمذهب الذي تبنته كوندوليزا رايس، يأخذ أوباما على عاتقه تحقيق الهدف الرامي إلى تحويل حلف شمال الأطلسي إلى منظمة شاملة، مهيئة ذات يوم للحلول محل منظمة الأمم المتحدة التي يبقى مجلس أمنها عرضة للتعطيل بسبب حق النقض الروسي والصيني، وربما الفرنسي إذا ما استفاقت فرنسا واستعادت سيادتها وقدراتها على المبادرة.

في الثالث من حزيران عام ٢٠٠٩، اختار باراك أوباما لإقامته الأولى في الشرق الأوسط كرئيس، دولة من أخلص حلفاء الولايات المتحدة، هي المملكة العربية السعودية. وقد صرّح إثر اجتماعه مع الملك عبد الله: «من المهم جداً القدوم إلى المكان الذي ولد فيه الإسلام» مضيفاً: «إنني مقتنع بأن الولايات المتحدة، والعربية السعودية، يمكنهما عندما تعملان معاً تحقيق تقدّم في جميع القضايا ذات الاهتمام المشترك».

ولا تزال هذه المملكة النفطية، ذات الوزن الإقليمي الكبير، وأول مصدر للنفط في العالم، تأوي حوالي عشر قواعد عسكرية أميركية. وسواء كان التناوب على الحكم جمهورياً، أم ديمقراطياً، يصار إلى تجديد معاهدة كينسي (Quincy pact) الدوغمائية التي لم تتغير منذ الثالث عشر من شباط عام ١٩٤٥ ... بالرغم من تفجيرات الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١ .

بعد سبعة أيام على توقيع اتفاقات يالطا، أبرم الرئيس الأميركي روزفلت والملك (عبد العزيز) ابن سعود معاهدتهما الأولى المتعلقة بالنفط مقابل الأمن. يتخلى ابن سعود عن امتياز استثمار أكبر مخزونات النفط الاحتياطي في العالم لصالح شركات أميركية. في المقابل، تتعهد واشنطن بحماية الأسرة السعودية ذات الشرعية المتنازع عليها من أية محاولة هاشمية لاستعادة الحكم، ومن كل معارضة داخلية أو دولية. ولا يجري التساؤل بما فيه الكفاية حول هذا الوضع الخاص جداً لنظام ديكتاتوري محمي تتمتع به العربية السعودية منذ نشأتها.

وعلاوة على الاطمئنان إلى أمن مواقع استثمار النفط، ومنشآت المصافي والتخزين في الإحساء، اطمأن الوفد الذي يرأسه أوباما إلى تجديد العديد من العقود في مجالي التسليح والأمن، ولا سيما أجهزة الرادار والأقمار الصناعية لمراقبة حدود المملكة، إضافة إلى حماية عدد من المواقع الإستراتيجية السعودية التي عُهد بها إلى شركات مراقبة أميركية خاصة مثل بلاكووتر (Black Water) وسيبري (Sipri) وشركائهما.

في الرابع من حزيران الماضي، غداة توقفه في السعودية، كان أوباما في القاهرة لإلقاء خطابه الشهير الموجّه إلى العالم الإسلامي. هنالك أيضاً، كان المراد معاودة التأكيد على الشراكة الإستراتيجية التي شكلتها الخيانة المتمثلة باتفاقات كامب دايفيد. يُذكر أن مصر تحصل منذ العام ١٩٧٨ على مساعدة أميركية سنوية قدرها ثلاثة مليارات دولار، أي ما يعادل ما تحصل عليه «إسرائيل» تقريباً. وقد أعرب أوباما، كما فعل أسلافه من قبل، عن اهتمامه الكبير بمسألة خلافة مبارك، وربما بإعادة إنتاج السلالة المباركية في الحكم. وفي ظلال جامعة الأزهر، اندفع أوباما، الرئيس الأميركي الجديد، في عملية إغواء متطوعاً إلى:

١- طي صفحة سنوات حكم بوش و صدام الحضارات.

٢- ترميم الصورة المشؤومة للولايات المتحدة بعد فضيحتي سجن أبو غريب في العراق ومعتقل غوانتانامو، وكذلك بعد فضيحة القانون الوطني (Patriot act) وبعد كل أمر مُنكر ارتكبته الديمقراطية الأولى في العالم.

٣- أخيراً، وعلى وجه الخصوص، تبيان أن الولايات المتحدة تبقى، على الرغم من النقptين السابقتين، مرتبطة بإسرائيل ارتباطاً عضوياً وحيوياً. وأن أي جهد يسعى إلى فصم علاقاتها بالكيان الصهيوني مآله الفشل. يقول مثل من أمثال شعب الهيرون وهم هنود كنديون: «إذا وضعت عسلاً في أذني فلن اسمع شيئاً». إن أوباما يسعى فعلاً إلى أن يضع عسلاً في آذاننا.

في رواية توماس دي لامبدوزا الشهيرة لغيبارد، نُكر خلال الحديث عن توحيد إيطاليا عام ١٨٦٠: «ينبغي تغيير كل شيء كي لا يتغير شيء». يبدو أن سياسة أوباما حيال الشرقيين الأدنى والأوسط، هي السياسة نفسها التي انتهجها بوش، ولكن مع ابتسامته. أو أنها تندرج، على أي حال، في سياق استمرارية العديد من الاتجاهات المكلفة. يجب هنا القيام بتحليل عدة حقائق إستراتيجية وجيوإستراتيجية وعسكرية...

## II-جيواستراتيجية مماثلة

### ١- أولويات متمركزة:

دأب الرؤساء الديمقراطيون تقليدياً، أن يبدأوا ولايتهم الرئاسية، مؤكدين أنهم سوف يركزون اهتمامهم على القضايا الداخلية (العائلية والاجتماعية) على حساب السياسة الخارجية والأجنبية. لا يشذ باراك أوباما عن هذه القاعدة، وإن كانت هذه الوضعية نتيجة وجهة نظر منحرفة، لأنه في سبيل الاستمرار في الاحتفاظ بقدرة شرائية ثابتة وملازمة لمجتمع الاستهلاك الأميركي، تحتاج الولايات المتحدة هذه القوة المفرطة. يطابق هذا مقولة هوبير فيدرين، وزير الخارجية الفرنسية السابق في عهد فرنسوا ميتران، والتي تعتبر، أن الولايات المتحدة، تحتاج على الدوام إلى تأمين وسائل سيطرتها الخارجية من أجل الاستمرار في نهب الثروات العالمية من دون حساب ولا عقاب، لا بل من وراء ستار شرعية دولية كاذبة.

بناء على ذلك، أعلن أوباما بعد العشرين من كانون الثاني عام ٢٠٠٩ مباشرة، وهو الموعد الرسمي لتولي مقاليد منصبه رسمياً، تعديلات على ثلاثة برامج عسكرية إستراتيجية:

- البرنامج الأول: يتعلق بالبداية بإنتاج سلسلة من حاملات الطائرات من الجيل الجديد.

- البرنامج الثاني: يهدف إلى تحديث أسطولٍ المحيط الأطلسي، والمحيط الهادىء، وتزويدهما بغواصات نووية مطلقة للقذائف.

- البرنامج الثالث: يقضي بإغلاق حوالي عشرة قواعد للمارينز (مشاة البحرية) والرانجيز (الوحدات القتالية من مسافات قصيرة)، وهي تشكل وحدات النخبة في القوات البرية. في الوقت نفسه، أعلن الرئيس الأميركي عن إعادة تقويم مُجمل الرواتب والأجور الخاصة بالموظفين العسكريين



والمدنيين في وزارة الدفاع.

وتعزيزاً لهذه القرارات المالية، أوضح الرئيس، أنه يريد تخفيض عجز الميزانية الأميركية إلى النصف من الآن وحتى نهاية ولايته الرئاسية الأولى، بغية إعادة تقويم الوظائف في قطاعي الصحة والتربية.

في هذا السياق، هناك استنتاج يفرض نفسه. يُعلن أوباما بوضوح، بخلاف سلفه، أنه لا ينوي توريث بلاده مجدداً في عملية عسكرية خارجية كبيرة وباهظة التكاليف. ما يعني بعبارات أخرى، وجوب الاستمرار في العمل السابق، إن لم يكن أكثر، لكن بإمكانات مالية أقل.

ويستتبع هذا التوجه، طبعاً، سلسلة من الإصلاحات على صعيد استخدام مالية الدولة، وإعادة النظر في شراكة القطاعين العام والخاص بين الدولة والشركات الأميركية الكبرى متعددة القومية، وكذلك إعادة تنظيم انتشار القوات الأميركية في الخارج (الوحدات التابعة للدولة والميليشيات الخاصة).

## ٢- عمليات إعادة انتشار متتالية

انتخب أوباما، بناء على رد فعل الرأي العام الأميركي حيال النتائج المشؤومة للحملة العسكرية الانكليزية-الأميركية على العراق. وبعيداً عن الأعباء المالية المترتبة على الميزانية، والمقدرة بعدة مليارات من الدولارات سنوياً، وبعيداً عن تورط «الأولاد» وانزلاقهم في تلك الحرب، وغالبيتهم من أصول مهاجرة، لا يملكون حتى الآن البطاقة الخضراء (green card) الشهيرة (تذكرة الدخول إلى الجنة الأرضية)، لا بدّ من تسجيل حقيقة، أن احتلال العراق أصبح على مرّ السنين مشكلة سياسية ضخمة. لذلك، كان على الرئيس المنتخب حديثاً أن يطوي صفحة سنوات بوش، وهو بنى حملته الانتخابية على شعار الانسحاب التدريجي من العراق. ولكي لا يبدو هذا الانسحاب هزيمة- علماً بأن ثمة هزيمة قد حصلت فعلاً منذ سقوط بغداد-

كان لا بدّ من إعادة انتشار. وهو مفهوم معروف جيداً عند العسكريين، ويقوم على الاحتفاظ بقواعد محصّنة بغية إيواء القسم الأكبر من عديد القوات المسلحة في أماكن مربعة الأبعاد. وعلى وجه الدقة، قرّرت قيادة الأركان المشتركة للقوات الأميركية العاملة في الشرق الأدنى وآسيا الوسطى (Centcom) الاحتفاظ بإحدى عشرة قاعدة إستراتيجية في العراق. وتتنظم شبكة القواعد المخفية هذه حول مدارج الطيران (ناقلات جند كبيرة ومتوسطة مروحيات قتالية، طائرات مراقبة طراز اواكس) لتكون سندا للوحدات الخفيفة التابعة للقوات الخاصة والاستخبارات العسكرية.

ويستجيب الإعلان عن نقل القوات التقليدية (وحدات المارينز، والرانجيزر، والهندسة، وطيران البحرية) إلى أفغانستان لثلاثة متطلبات تكتيكية:

- تدعيم مزدوج لعملية Enduring freedom، التي بدأت عقب تفجيرات الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١، ولوحدات حلف شمال الأطلسي المسماة قوة توطيد الاستقرار.

- تركيز الأولوية العملية على المسرح الأفغاني تعبيراً عن أن الحرب الشاملة ضد الإرهاب مستمرة.

- أخيراً، وخصوصاً، العودة إلى الأصل العملي لتفجيرات ١١ أيلول ٢٠٠١، الحدث المؤسس والصادم، ومولّد مشاعر القلق والانزعاج في المجتمع الأميركي: إن الشرّ المطلق لا يأتي من المركز السطحي لبؤرة الزلازل في أفغانستان ومن عمقه الاستراتيجي الباكستاني وحسب، وإنما يصدر أيضاً وعلى نحو أشمل، من الشرقين الأدنى والأوسط، وهذه هي الترجمة العقائدية للعالم العربي - الإسلامي.

وتؤكّد هذه التعديلات التكتيكية على برنامج عمل استراتيجي ثابت لا

يتغير:

أ- تبقى إيران هي التهديد الرئيسي، بمعزل عن الملف النووي في نطاق تأثيره على المسرحين العراقي والأفغاني.

ب - يجب إضعاف شركاء إيران الاستراتيجيين، أي سوريا، وحزب الله، وحماس، على المستويين العملياتي والسياسي معاً. ويتعين التذكير في كل مناسبة بأنهم يمثلون الشر المطلق.

ج- تكرار القول والعمل على تحويل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني من إشكالية سياسية ودبلوماسية، إلى مسألة أمنية بسيطة من مسائل مكافحة الإرهاب. هذه الوضعية لا تتعارض طبعاً- كما سنراه في خلاصة هذا البحث- مع المطالبات الصريحة بوقف بناء المستوطنات وإقامة دولة فلسطينية.

### ٣- ثورة جديدة في الشؤون العسكرية

أثناء قمة حلف شمال الأطلسي الأولى التي حضرها أوباما، أعلن الأخير تأييده لإزالة الأسلحة النووية من الكرة الأرضية، معاوداً إطلاق مفاوضات سالت، وهي مفاوضات تدور على ترسانة مهجورة إلى حد كبير كانت استُخدمت للردع العملياتي.

في الوقت نفسه، أعرب أوباما عن موافقته- وإن كانت الصحافة الغربية قلما تكلمت عن هذا الأمر- على متابعة تنفيذ برنامج الدرع المضاد للصواريخ.

ويمنح هذا البرنامج، غير الفعال بحسب معظم الخبراء، ثلاث ميزات بالغة الأهمية لواشنطن:

\* فهو يسمح بالحفاظ على البحوث النظرية، والتطبيقية في قطاعات التسليح، مؤكداً تفوق التكنولوجيا الأميركية على تكنولوجيا شركائها الأوروبيين والآسيويين.

\* ويؤكد على عسكرة الفضاء، والأهمية المتعاظمة للأقمار الصناعية، ولطائرات الاستطلاع بلا طيار في الإدارة التكتيكية لمسارح العمليات.

\* وهو يتعلق أخيراً، باتخاذ القرار في قيادة الأركان الأميركية جاعلاً من حلف شمال الأطلسي المتحرك الأول، إن لم يكن الوحيد، للإستراتيجية الشاملة.

من النتائج المهمة لهذا التطور، كما لاحظنا ذلك إبان العدوان العسكري الأخير على غزة (كانون ثاني ٢٠٠٩)، إن النزاعات القائمة حالياً، والقادمة تندرج حصراً في ميدان غير متكافئ، يتواجه فيه جيش متفوق تكنولوجياً مع منظمات سياسية-عسكرية مغمورة بفيض من السكان (مثل سمكة في الماء، كما يقول ماوتسي تونغ). إن التركيب المثلث الحدود الذي هو قيد التنفيذ يعتمد في آن واحد على الاستخبارات التكنولوجية والإنسانية، وعلى طائرات المطاردة، وعلى تدخل القوات الخاصة في المعركة على نحو محدد ومفصل.

ويكمن التحول النهائي لهذا التطور في تغيير طبيعة الحرب بالمعنى الذي قصده كلاوزفيتز (جيش ضد جيش آخر)، بحيث يصبح استخداماً للقوة مُشرعناً ومؤكداً بواسطة قوات الدولة، أو مرتزقة يتقاضون رواتب رسمية ضد منظمات توصف بأنها إجرامية أو إرهابية.

هكذا تتكون مجموعة متجانسة من العناصر التي يتصل بعضها ببعض في مسائل الدفاع والأمن. وقد بات الأمر الجوهرية من الآن وصاعداً، الحفاظ على النظام والاستقرار الدولي الشامل بواسطة التكنولوجيا، أو الاستخدام الشرعي، الوقائي والاستباقي، للعنف في سبيل الخير ضد الشر... يبدو هذا وكأنه تكرار لمقولات بوش الحضارية والمرفوضة، لكنه موجود أيضاً في طيات الخطاب المعسول الذي ألقاه أوباما في القاهرة.

### III- عناصر فاعلة في تحول واحد

#### ١- سلطة ذات مصادر جمّة

من غير المؤكد، أن الرئيس الأميركي هو السبب الرئيسي لهذه التحوّلات. وأياً يكن إخلاصه والتزامه الشخصي، يمكننا التساؤل حول هامش المناورة الشخصي المتروك له بصفته فاعلاً (Sujet بالمعنى الديكارتي).

لا شك في أن الرئيس، بناء على الدستور الأميركي، هو رأس السلطة التنفيذية، ويدير الدبلوماسية والعمليات العسكرية الخارجية، غير أن هامش المناورة الخاص به عرضة للتعديل، أو التنقيح بصورة دائمة من قبل أجهزة الدولة (لوي ألتوسير) المكوّنة لسلطة ذات مصادر جمّة. هكذا يسهر مجلسا النواب والشيوخ ولجانهما المختلفة في مجال الدفاع، والاستخبارات، والتسلح، على مصالح الولايات المتحدة المقدسة.

ويبقى مجلس الدفاع القومي، المؤسّسة الرئيسية المعنية بالتنسيق في كل المسائل المتعلقة بأمن البلاد، والمصالح الأميركية في الخارج. وأخيراً، تعمل وكالات الاستخبارات الثماني عشرة (المعلنة) على إعداد مختلف مستويات اتخاذ القرار في مجالي الدفاع والأمن.

إلى ذلك، ينبغي، إضافة ما لا يُحصى من المكاتب الخاصة المنبثقة من مؤسّسات، ومراكز أبحاث، غالباً ما تكون أنوفاً مستعارة للإدارة. ذلك بغض النظر عن المنظمات غير الحكومية (NGO) حراس حقوق الإنسان، والمبادئ المؤسسة للديمقراطية، والتي غالباً ما تكون هي أيضاً أنوفاً وأذناً مستعارة لأجهزة الدولة.

يُضاف إلى كل هؤلاء، الشركات الكبرى في القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية: النفط، الغاز، التسلح، صناعة الطيران، الفضاء، البنى التحتية، الأشغال العامة، الماء، والثقافة (هوليوود). ويمتلك هؤلاء أجهزة استخبارات ومعاينات وتوجهات إستراتيجية خاصة بهم.

## ٢- خصخصة الدبلوماسية والنفوذ الخارجي

أثناء الولاية الأولى للرئيس الديمقراطي بيل كلينتون، كان وارن كريستوفر آنذاك وزيراً للخارجية (١٩٩٣-١٩٩٧)، بدأ العمل على سبيل التجربة، بتلقيم السياسة الخارجية الأميركية بأسلوب التعهدات، وانتشرت هذه الطريقة بداية في أفريقيا الوسطى. وإذا كانت ملابسات اغتيال الرئيس الراوندي جوفينال هابياريمبا، والرئيس البورندي سيبيريان نتارياميرا، لم تنجل جميعاً بعد، فقد بات معروفاً، أن تورط الجبهة الوطنية الراوندية بزعامة بول كاغاميه في هذه العملية كان حاسماً. وقد سبق لكاغاميه أن تلقى تدريبه كضابط استخبارات في الولايات المتحدة، كما كان مستشاراً للرئيس الاوغندي يوري موسفيني. وكانت الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وبلجيكا قد عملت إبان الحرب الباردة، ولا سيما منذ نهاية الثمانينات، على تحديث الجيش الاوغندي الداعم الرئيسي للجبهة التي يتزعمها كاغاميه. في أعقاب المجزرة الراوندية، عمد الجيش الاوغندي، والجبهة الوطنية الراوندية، المسلحان تسليحاً كثيفاً بأعددة أميركية وبريطانية، إلى ارتكاب سلسلة من المجازر الثأرية، انتهت بتفكيك الزائير السابقة (أصبحت اليوم جمهورية الكونغو الديمقراطية). وعلى الأثر، وقّعت شركات أميركية مهمة من القطاع الخاص عقوداً لإعادة الاعمار في قطاعات البناء والأشغال العامة، ولا سيما قطاع المناجم (الماس، والكولتان Colton). ومنذ ذلك الحين، أصبحت مكاتب الأعمال الأميركية الكبرى التي استقرت في أبيدجان، لا تدير ثروات الزائير السابقة وحسب، وإنما تضمن فيها أيضاً التوازنات وإدارة النزاعات الإقليمية.

هذه الخصخصة في السياسة الخارجية الأميركية، يمكن أن نراها في نماذج أخرى في منطقة المحيط الهادئ، أو في مناطق القطب الشمالي، حيث نجد أساليب العمل نفسها، بالاعتماد على التجزئة الإقليمية، والسياسية

وعلى استغلال الثروات الطبيعية أيضاً. وإلى هذين البُعدين الجوهريين يتعين إضافة بُعد ثالث، وهو سياسة النفوذ المسمّاة القوة الناعمة أو الذكية (Soft or smart power). وتقوم هذه السياسة على تقديم المساعدة الإنسانية عن طريق مؤسسات حكومية متنوعة، مثل برنامج المساعدة الأميركية (USAID) والمنظمات غير الحكومية الأميركية المتخصصة في الترويج لحقوق الإنسان والديمقراطية. وتشكل المراكز الثقافية الأميركية، ومدارس تعليم اللغة، والحضارة، الوجه الآخر لهذا البعد الثالث.

### ٣- المجتمع العسكري- الصناعي

إحدى الرثاء التي تمد هذا الجهاز بالحياة، هي صناعات الأسلحة الأميركية الكبرى، ومكوناتها العديدة في مجال البحوث، وفي مجال التعهدات. وهي تؤمن عدة ملايين من فُرص العمل، وتكتسب أهمية حيوية قصوى بخصوص التوازن، وإعادة إنتاج الهيمنة الاقتصادية الأميركية.

وهناك وابلٌ من الأرقام يتعلق بالمعطيات الكمية، وسائر مكونات ما يسمى بالمجتمع العسكري- الصناعي. وأياً يكن الأمر، فإن هذا الواقع المتشعب جداً وثقله الاقتصادي- الاستراتيجي يفسران، إلى حد بعيد، توجهات السياسة الخارجية الأميركية، كما يفسران أوجه ثباتها واستمراريتها.

حيال هذه المتطلبات الضاغطة، لا تملك الرئاسات الديمقراطية، أو الجمهورية، إلا هامشاً ضئيلاً للمناورة. ثم إن مجالس إدارات شركات كبرى، أمثال كارليل (Carlyle) وهاليبورن (Halliburton) ومارتن ليوكيد (Martin-Locked)، وبوينغ (Boeing) مكتظة بوزراء خارجية سابقين وموظفين كبار جمهوريين وديمقراطيين.

وقد آل هذا التداخل بين الطبقة السياسية الأميركية، والمجتمع العسكري- الصناعي الأميركي، إلى إنتاج ثقافة كاملة العضوية مبررة بكثير من الاحتشام باسم الدفاع عن المصالح القومية الأميركية.

## IV- الخلاصة

في هذا السياق الجيواستراتيجي الموسوم باستمرارية ذات أشكال مختلفة، والتي تقود إلى التحول نفسه الهادف إلى إعادة إنتاج الهيمنة الأميركية، يمكن إجمال ثلاثة سيناريوهات:

### ١- حروب إسرائيلية جديدة

تحتاج الدولة العبرية لكي تستمر في كينونتها (سبينوزا) إلى حرب، وإلى جهد أو دافع طبيعي (Conatus)، وإلى طاقة حيوية (سبينوزا). بالأمس عبرت هذه الحاجة عن نفسها ضد شعب غزة. وغداً يمكنها أن تستهدف، بأشكال مختلفة، كلاً من إيران وسوريا ولبنان، وفلسطين مجدداً. وفي كانون الثاني ٢٠٠٩، دمّرت الطائرات الحربية الإسرائيلية، قافلة من شاحنات النقل السودانية كانت في طريقها إلى بورسودان.

ولا تزال أجهزة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية ناشطة جداً، ليس في الشرقين الأدنى والأوسط فحسب (الآن نرى ذلك في لبنان أيضاً)، وإنما في أفريقيا وأوروبا أيضاً.

### ٢- تقنين أميركي للمبادرات العسكرية الأميركية

إذا كانت الإدارة الأميركية تعطي الأولوية لشؤونها الداخلية، الاقتصادية والمالية، فلن تقوم على ما يبدو بمبادرات عسكرية كبيرة ومكلفة في مختلف مسارحها الخارجية. لذلك سوف تميل إلى تقنين مبادرات حلفائها، بدءاً بمشاريع تل أبيب، بأن تجعلها محصورة في نطاق عمليات محددة بدقة، ولا تؤول إلى توسيع بؤر الأزمات المفتوحة. بعبارة أخرى، تبقى عمليات من نمط اوزيراك (Osirak) (٧ حزيران ١٩٨١) محتملة إن لم تكن مرجحة.



### ٣- أوسلو جديدة، أو معجزة إنبعاث آرييل شارون

بغية متابعة عمله على صعيد الاتصالات، وترميم صورة بلاده المؤسسة، سوف يسعى الرئيس باراك أوباما إلى طرح مبادرة سلام جديدة.

إنهم يعيدون إلى الحياة الآن خارطة الطريق المرحومة، واللجنة الرباعية مع الناطق باسمها المضحك طوني بليز. ويأتوننا أيضاً بالبنود الأربعة عشر التي انتقد بها آرييل شارون تلك الخارطة نفسها.

وعلى الطريق المستقيم لقمة نابوليس، سوف يُبرز هذا المظهر الخداع الجديد للتضحيات المؤلمة التي قدمها الجانب الإسرائيلي، ويُطلب مزيد من التنازلات من جانب الفلسطينيين الذين سوف يستمر الأميركيون والإسرائيليون في تقطيع أوصالهم، وتفرقتهم، سياسياً وإقليمياً وعقائدياً. هذه هي الفوضى البناءة.

وتُجدد في الختام قراءة ردود الفعل الغربية على الخطاب الذي ألقاه نتانياهو، واقترح فيه الاعتراف بإسرائيل دولةً يهودية، مقابل إقامة دولة فلسطينية وهمية لا سيادة لها.

لقد أعرب باراك أوباما عن ابتهاجه لهذه «الخطوة الايجابية» كما وجد فيها حلفاؤه الأوروبيون «مرحلة أولى حاسمة». وفي حين تسعى تل أبيب العنصرية لاتباع سياسة التطهير العرقي والمجزرة الصامتة، تستمر واشنطن وحلفاؤها في تهنئة الكيان الصهيوني على «بادرة حسن النية الأخيرة هذه».

إن هذه الوضعية الإيديولوجية، تطبع بصمتها وتُضفي بدلالاتها على الحقيقة التاريخية... قاصدة «تغيير كل شيء كي لا يتغير شيء!»، إن المستقبل الجديد للشرقين الأدنى والأوسط بدأ بداية سيئة.

## نمفيان

\* إن ما قدمه لافيير، هو خطاب يساري أصولي، فليس صحيحاً أن إدارة أوباما لا تختلف عن إدارة بوش، فالإدارة الجديدة لا تريد التفرد بالنظام الدولي، بل على العكس، إنها تسعى لخلق نظام قائم على التعاون. وفي حين كانت إدارة بوش تعمل للإستيلاء والسيطرة على موارد النفط في العالم، فإن إدارة أوباما تخفف من حجم اعتمادها على النفط، وبالتالي من السعي للهيمنة على موارده.

كذلك الأمر بالنسبة للموقف من العراق، والموقف من الديمقراطية، إذ إن إدارة بوش كانت تعمل لإسقاط وتغيير الأنظمة، عكس إدارة أوباما التي تعمل على فتح قنوات الحوار. كما أن هناك تغييراً في السياسة الأميركية حيال «إسرائيل» وفلسطين وحماس. ويبدو أن حماس، لها موقف مختلف تجاه الإدارة الأميركية الجديدة، ظهر في حديث هنية عن خيار الدولتين. ويُذكر أن هناك ضغط أميركي على «إسرائيل» في موضوع المساعدات، وفي توجيه الموقف الأوروبي. فضلاً عن وجود قرار أميركي بعدم الإبقاء على القواعد العسكرية في العراق.

\* إن التغيير الذي أحدثه أوباما، هو في الخطاب السياسي، وفي التكتيك، فهو تحدث عن السلاح النووي الإيراني، وليس عن الملف النووي الإيراني. وهو يعمل على خلق محور عربي - صهيوني في مواجهة إيران.

لا يوجد شيء جديد في سياسة أوباما، وهو دون أدنى شك أخطر من بوش لأنه أقدر على بناء إجماع استراتيجي غربي حيال القضايا المطروحة.

بوش لم يكن قادراً على بناء إجماع حول ضرب إيران مثلاً، بينما هذا الأمر أسهل بالنسبة لأوباما. إننا أمام تحدٍّ جديد، هو مواجهة إدارة أميركية أقل حماقة. إن ما يميّز أوباما، هو نكاهه مقابل غياب بوش، وهذا لا يغيّر من الواقع، والدليل، الموقف من خطاب نتنياهو حول موضوع الدولتين.

\* هناك مسألة تأسيسية أو سؤال تأسيسي :

من يصنع القرار في الإدارة الأميركية؟ هذا السؤال لو تمت الإجابة عليه لكانت ملأت فراغاً استراتيجياً في ورقة المحاضر. من ناحية أخرى لا بدّ من التساؤل عما إذا كانت إدارة أوباما هي من سيغيّر في السياسة الأميركية، أم أن المؤسسة السياسية الأميركية هي نفسها تتغيّر؟ إن موقف أوباما وخطابه في مصر، يشبه موقف وخطاب نابليون بونابرت في مصر من حيث الشكل والمضمون.

\* هناك أهمية في معرفة مدى تأثير «إسرائيل» في سياسات الولايات المتحدة الأميركية، خاصة مع الاحتلالات الأميركية في المنطقة... فهل هذا التأثير ما زال كبيراً بعد أن باتت أميركا جزءاً من المنطقة، وبعد أن بدأت «إسرائيل» في التحول إلى دولة من دول العالم الثالث تستدعي الرعاية الدولية؟ ثم هل إن مصالح الولايات المتحدة، هي التي تحكم موقفها من «إسرائيل» والمنطقة أم أن «إسرائيل» هي التي تجر الولايات المتحدة في سياساتها؟

المشكلة هي في الخواء العربي، لذا، فإن الاستراتيجية الأميركية لن تتغير.

\* إن خطاب أوباما مختلف عن خطاب بوش، ولكن تجربة ثلاثة أشهر من عمر إدارته لا تكفي للحكم عليها. في خطاب أوباما مبادئ عامة، هدفها مخاطبة العالم الإسلامية، وبصرف النظر عن سياساته، فهو يشكل خطراً على حركات المقاومة والممانعة أكثر من جورج بوش، لأن علاقته مع الغرب وأوروبا أفضل من علاقة بوش.

ثم إن هناك تغيير في السياسات، وليس وفي الاستراتيجيات الأميركية. بدأ هذا التغيير في عهد بوش، حيث فرضت الوقائع نفسها على سياسات الإدارة الأميركية نتيجة الهزائم في العراق وأفغانستان، ونتيجة هزيمة «إسرائيل» في حرب تموز على لبنان. الخطر في أسلوب أوباما هو دهاؤه، وما حدث في انتخابات لبنان الأخيرة دليل على هذا، وما يحدث في إيران أيضاً دليل آخر على هذه الخطورة.

\* يفترض وجود عوامل تؤدي إلى تغيير السياسة الأميركية. لذلك يبرز السؤال التالي: ما الذي تغير حتى تتغير سياسة الولايات المتحدة الأميركية؟

ثم كيف تؤثر الأزمة الاقتصادية العالمية على هذه السياسة؟ يجب الوقوف عند أثر هذه الأزمة على الإقتصاد الأميركي، حيث تؤخذ مصالح الشركات الكبرى بعين الاعتبار، وتكون لها الأولوية على مصالح الأفراد أو الشعب الأميركي. لعل هناك تشابهاً ما بين وصول أوباما، ووصول روزفلت إلى سدة الإدارة عقب أزمته عالميتين اقتصاديتين.

\* تتمتع ثلاث دول محورية بتأثير رئيسي في الشرق الأوسط هي: «إسرائيل» وإيران وتركيا.

في هذا الشأن، تطرح ثلاثة أسئلة نفسها:

١- في ما يتعلق بإسرائيل: ما مدى فرص اضطراب العلاقات الأميركية - الإسرائيلية أو تدهورها في ظل حكومة نتنياهو؟

٢- في ما يتعلق بتركيا: انطلاقاً من المصالح التركية - الأميركية وتحسن العلاقة بين البلدين، ما الدور الذي تستطيع أن تلعبه أنقرة في النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني؟

٣- في ما يتعلق بإيران: هل يمكننا توقع صفحة جديدة تبيض وجه الإتحاد الأوروبي الذي يبحث عن أن يكون محاوراً بين القوى لفض المشاكل في الشرق الأدنى؟

## لابيضير

- المقارنة بين خطابي أوباما وبونابرت ذكية وهامة، لأن الفارق بين المعلن والمبطن هام جداً.

- يدّعي أوباما أنه لا يتدخل، ولكن تدخل الولايات المتحدة ظاهر في شعارات المتظاهرين في إيران، وفي أوكرانيا، وفي غيرها، كثورة الأرز في لبنان.

- إن «إسرائيل» في صراعها مع الفلسطينيين، هي المقياس الرئيسي في سياسات أميركا، فإسرائيل بالنسبة إلى أميركا هي مسألة داخلية، بفضل اللوبي الصهيوني - الأميركي.

- هناك ثلاث وقائع يجدر التوقف عندها: فقد صوّت الكونغرس الأميركي على دعم المقاتلات الإسرائيلية بـ ٢١٠ مليون دولار، وهناك ضابط أميركي عُيّن ليكون مسؤولاً عن بناء القواعد العسكرية الكبرى في العراق. كما أن الولايات المتحدة ستدافع عن مصالحها، وليس عن المصالح متعددة الأقطاب في قمة كوبنهاجن حول البيئة أواخر العام ٢٠٠٩.

- إن قدرة أوباما على الإغواء، هي أخطر على حركات التحرر، لأنها تمتلك القدرة على إثارة الانقسامات المفهومية في السياسة داخل حركات المقاومة وداخل الدول العربية. من هنا، برزت مصطلحات، مثل دول الاعتدال، ودول الممانعة، والفتنة بين السنة والشيعة.

- منذ حلف بغداد، يحاول الأميركيون استخدام الأخوان المسلمين، وما زالت المحاولات مستمرة من خلال صناعة ظاهرة القاعدة وبن لادن. وهؤلاء هم الأبناء غير الشرعيين للإدارة الأميركية، والاوليغارشية السعودية والسلطات الباكستانية.

- إقتصادياً، ومنذ نهاية الحرب العالمية، كان للأزمات الاقتصادية أسباب

أميركية. ففي أزمة ١٩٧٣ دفعت أوروبا فاتورة حرب فيتنام. أما الصدمات النفطية، فأعادت إنتاج الهيمنة الأميركية. إن الأزمة الاقتصادية هي أزمة بنيوية، لكن السبب الأصلي للأزمة مرتبط بالمنتجات المالية التي تم اختراعها من قبل المضاربين الأميركيين.

– إن القدرات العسكرية والمالية الأميركية غير محدودة، وتطور الأوضاع مرتبط بتطور موازين القوى.

– هناك أجندة أميركية، ويجب تضافر الأجنات الأخرى في مواجهتها.



التحول والتغييرات  
في سياسة الإدارة الأميركية  
تجاه المنطقة





# الثورات والتغيرات في سياسة الإحارة الأميركية تجاه المنطفة\*

ثمة محاولات من قبل الإدارة الأميركية على أعلى المستويات، لخلق حراك سياسي بشأن ما يسمى عملية السلام في الشرق الأوسط. وقد يكون من المفيد، أن أبدأ بزيارة حسني مبارك إلى واشنطن والتي حصلت في ١٨ آب، حيث لم يحصل أي اختراق في مباحثات مبارك مع الإدارة الأميركية. ربما أهم ما حصل فيها، أن الجمود الذي كان يعتري علاقة مصر بالإدارة الأميركية انتهى تقريباً. في السنوات الأربع الأخيرة من إدارة بوش، حصل ما يسمى بالتباعد بين مصر والولايات المتحدة، لأن الاخيرة كانت تركّز على الديمقراطية والإصلاح السياسي في مصر. كان هناك شخصيات نافذة في الإدارة، تعتقد أن الإصلاح السياسي، وفتح باب المشاركة السياسية بطريقة أوسع يساعد على تثبيت النظام في مصر.

الآن ثمة تغيير، الجو النفسي والمناخ تغيّر، لكن لم يحصل اختراق؟ هناك أمر مهم، يجب أن يلتفت إليه من يريد المقارنة بين أوباما وبوش. كان الاخير ينظر للشرق الأوسط من عدسة محاربة الإرهاب، وتطويع من هم ضالعون فيه حسب تفكير الإدارة في ذلك الوقت. أما أوباما فمختلف، هو ينظر إلى الدول الرئيسية في الشرق الأوسط (إيران، السعودية، مصر وسوريا)، ضمن إطار شمولية النظرة الإستراتيجية لمصالح أمريكا في

---

\* خلاصة حلقة النقاش التي نظّمها المركز بتاريخ ٢٦/١٠/٢٠٠٩، وشارك فيها باحثون من لبنان والخارج.

المنطقة. هذا واضح من اتجاه جورج ميتشل وفريقه الذين يتوقعون من الدول العربية أن تقدّم ما يسمّى خطوات بناء ثقة لإسرائيل. وفي الوقت نفسه يتوقعون من «إسرائيل» أن تقدّم الشيء نفسه، أي خطوات بناء ثقة. هناك قناعة دبلوماسية وفلسفية، بأن الخطوة الأساسية في أي حراك سياسي بين «إسرائيل» والدول العربية، يجب أن تبدأ من نقطة ما، وهذه النقطة هي بناء الثقة، وقد حاول جورج ميتشل أن يفعل ذلك. وطُلب من مصر والسعودية والأردن أشياء محدّدة عن طريق ميتشل ومساعديه، كأن تفتح السعودية مجالها الجوي للطائرات الإسرائيلية المدنية في رحلاتها إلى آسيا اختصاراً للطريق. وطُلب منها أيضاً، أن ترسل ممثلين سعوديين اقتصاديين إلى إسرائيل، وأن تستقبل ملحقين اقتصاديين إسرائيليين كي يحصل نوع من التبادل أو التفاعل الاقتصادي بين الدولتين.

وبالمقابل، اقترح أوباما تجميد الاستيطان لفترة. وكان جواب مصر والسعودية، أنه ثمة مبادرة عربية يجب أن تكون أساساً لأي حراك سياسي أمام أوباما.

الخارجية الأميركية دورها محدود. وربما من أقوى الشخصيات حالياً في الخارجية الذين يُسمع لرأيهم، وليم بيرنز في قضية إيران، وجفري فيلتمان في قضية لبنان. بيرنز من أوائل السياسيين الأميركيين الذين اقترحوا على إدارة بوش أن تفتح الباب مع إيران. وعندما عين أوباما دينيس روس في الخارجية، وسلّمه ملف إيران، حصل نفور بينه وبين وليم بيرنز.

لدى دينيس روس طموح، لكنه ليس أقدر من وليم بيرنز، الأكثر حنكة. انتقل روس إلى مجلس الأمن القومي، حيث زاد نفوذه ولم يتقلص، لأنه أصبح أقرب للبيت الأبيض، وللدائرة الصغيرة في صنع القرار، ولم يشكل فيلتمان وبيرنز وغيرهم أية منافسة له. تهتم إدارة أوباما كثيراً بالشأن المصري. وهناك اتفاق شبه كامل بين هذه الإدارة ومصر بخصوص الملف

النووي الإيراني، باعتبار أن مصر لا تريد أن يكون لدى إيران التقنية النووية، ناهيك عن القدرة النووية العسكرية. إذا ثمة تلاقٍ في المصالح. إن الموقف المصري في هذا الموضوع متشدد أكثر بكثير من مواقف السعودية والأردن ودول الخليج الأخرى. ويبدو أن مبارك والجماعة التي تؤثر عليه في مصر، ينظرون إلى إيران على أساس أنها رأس حربة شيعية، والاهم من ذلك، يتوجسون من علاقة إيران بحزب الله وحماس والجهاد الإسلامي. و يلاحظ سواء في حرب ٢٠٠٦ أو حرب «إسرائيل» على غزة، ان الحكومة المصرية أخذت موقفاً متشدداً جداً ضد حزب الله وضد حماس. لكن لماذا؟ حسني مبارك مهتم جداً بقضية توريث ابنه جمال مبارك، وهو يسعى للحصول على دعم وتدخل أميركي مباشر في هذا الخصوص، لأن هناك معارضة للموضوع داخل مصر. حصل هذا في بلدان أخرى، حيث سهّلت أميركا قضية التوريث. يعتقد مبارك وعمر سليمان وغيرهم، أنه إذا اتخذت مصر موقفاً معادياً لحزب الله وموقفاً معادياً لحماس، فإن هذا يشجع «إسرائيل» واللوبي اليهودي في أمريكا على أن يدعموا رغبة مبارك في توريث ابنه جمال. هناك تردد أميركي بهذا الخصوص، لكن في الوقت نفسه ثمة استعداد لدعم رغبة مبارك تلك. لكن ماذا تتوقع إدارة أوباما من مصر مقابل التوريث؟

الملاحظ أن مصر داخلية بقوة على موضوع الحوار الفلسطيني. عمر سليمان واللواء محمد إبراهيم يجولان ذهاباً وإياباً، ومن يقرأ التحاليل والتقارير الصحفية، يستنتج، أن مصر ليس لها ورقة أخرى غير ورقة غزة والورقة الفلسطينية، وهي لا تريد أي تدخل من قبل قطر أو سوريا. هذا الكلام جزء من الحقيقة. السبب الأساسي للموضوع، هو أن ثمة قناعة عند القيادة المصرية فُسرت لإدارة أوباما، بأن استقرار الوضع الداخلي في مصر واستقرار الوضع الداخلي في الدول الحليفة لأميركا، يتطلب ما يسمى انقلاب سلمي أي إحياء المفاوضات. بالمقابل، إن أهم ما تريده إدارة أوباما من

مصر هو خنق المقاومة الفلسطينية في غزة، والصفة الغربية، أو احتوائها بعدة طرق. كان مؤتمر فتح على سبيل المثال طبخة أميركية بالدرجة الأولى، والإدارة الأميركية منذ أيام بوش، سعت جاهدة لتقوية فتح. إن مؤتمر فتح عزز قوة أبو مازن، وقد حصلت تفاهمات بين السلطة في رام الله، وبين حكومة نتنياهو. كانت هذه التفاهمات تتبلور قبل قدوم أبو مازن إلى السلطة، لكنها أخذت زخماً فيما بعد. المسألتان الأساسيتان اللتان حصل فيهما تفاهمات، هما: المسألة الأمنية ومسألة السلام الاقتصادي أو اقتصاد السلام.

من الناحية الأمنية، حصلت تفاهمات مفصلة بين السلطة وإسرائيل لتعزيز التنسيق الأمني، والتعاون الأمني فيما بين «إسرائيل» والسلطة من ناحية، ومع مصر والأردن من ناحية ثانية. في هذا السياق، حصلت تطورات مهمة، حيث مارست إدارة أوباما عن طريق جورج ميتشل وغيره، ضغطاً على نتنياهو، ليس في الجوهر، وإنما في الشكل والمظهر. بمعنى، أن أوباما أقهم نتنياهو وباراك، انه يجب إعطاء الحافز لمحمود عباس وسلام فياض وفتح عموماً لكي يتعاونوا بالقضية الأمنية بشكل أكبر. وهذا الحافز هو تجميد الاستيطان ولو لفترة محددة. هذا هو السبب الرئيسي وراء دعوة أوباما إلى تجميد الاستيطان لفترة محددة. لم يكن السبب الاستراتيجي إطلاق عملية سلام، وإنما تعزيز التعاون الأمني بين السلطة وإسرائيل من ناحية، ومع مصر والأردن من ناحية ثانية. الأمر الثاني الذي حصلت فيه تفاهمات لكن لم يطبق على الأرض (الناحية الأمنية مطبقة على الأرض)، هو اقتصاد السلام، وتحسين الأوضاع المعيشية في الضفة الغربية، وتحسين حرية الحركة. إلى الآن لم يحصل التغيير في هذا الأمر لكن الأموال بدأت تصل لسلطة سلام فياض. لم ترسل السعودية، منذ نوفمبر الفائت لغاية ما قبل شهر، دولاراً واحداً لحكومة سلام فياض، بحجة وجوب التفاهم مع حماس. لكنها بعد المؤتمر، بدأت ترسل أموالاً بإيعاز أميركي. ويُذكر أن أبو

مازن قام بعدة رحلات إلى واشنطن، منها ما هو معلن، ومنها ما هو غير معلن، حيث طلب من أوباما أن يضغط على السعودية ودول الخليج لإعطاء السلطة في رام الله الأموال لدفع الرواتب، وتحسين الأوضاع المعيشية.

على المسار السوري اللبناني، يجب أن لا نُخدع كثيراً بزيارات ميتشل إلى دمشق أو لبنان. إن أولوية الإدارة الأميركية هي المسار الفلسطيني، وهناك إجماع داخل هذه الإدارة، أنه إذا حصل حراك على المسار الفلسطيني، سيفتح المجال أمام التقارب بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي. فالعالم الإسلامي يهتم إيديولوجياً بالقضية الفلسطينية، وعواطف الشارع الإسلامي والعربي مع القضية الفلسطينية أكثر بكثير من عواطفه إزاء قضيتي سوريا ولبنان. هذه القناعة موجودة. هناك تركيز جدّي على المسار الفلسطيني داخل الإدارة، سواء في البيت الأبيض، أو في مجلس الأمن القومي أو في البنتاغون، أو في الخارجية، وخاصة بعد حصول تفاهات أمنية اقتصادية.

### أما في الشأن السوري، فلدى إدارة أوباما ثلاثة ملفات:

**الملف الأول:** الأمن داخل العراق، وقد حصلت محادثات بهذا الموضوع وجاء أكثر من وفد إلى سوريا يختلط فيه العسكري بالسياسي وبالأمني.

**الملف الثاني:** خلق مسافة بالعلاقة بين سوريا وإيران، حيث يتحول هذا التقارب الحميم إلى ابتعاد. ليس لهذا علاقة مباشرة بإيران، بل له علاقة بحزب الله وحماس، فإذا حصل تباعد بين إيران وسوريا، فإن دعم سوريا لحزب الله وحماس سوف يخف.

**الملف الثالث:** إيران بشكل عام. إن الهدف الاستراتيجي لإدارة أوباما هو إما إضعاف الدور الإيراني، وإما شلّه بالملطق. وهناك آراء متضاربة بهذا الخصوص داخل الإدارة. ثمّة من يقول: بأن شلّ قدرة إيران على التأثير في عملية السلام من خلال حماس وحزب الله لن يحصل، فالأفضل إذًا محاولة

تحديد تأثير إيران على عملية السلام. لكن كيف يُحيد تأثير إيران؟ عن طريق لاعبين رئيسيين. اللاعب المصري، وأقصى ما يمكن من وجهة نظر إدارة أوباما لمصر أن تقدمه بهذا الخصوص، هو أن تخلق بيئة غير مريحة لإيران بحيث يصبح من الصعب على إيران أن تؤثر في لبنان، وفي غزة، وفي أماكن أخرى. اللاعب الثاني الذي تحاول الإدارة أن تدخله على الخط، هو سوريا، وذلك عن طريق تركيا والوساطة التركية. لكن حكومة نتنياهو لا تريد من تركيا أن تكون وسيطاً بينها وبين سوريا، بل تريد جهة ثالثة ومباحثات سرية مباشرة، فيما يصرّ الأميركيون على الوساطة التركية. كان بوش في البداية مستاءً من الوساطة التركية، لكن أولمرت قال: إن الدخول في مفاوضات غير مباشرة عبر تركيا يفيدنا داخلياً. حصل هذا الكلام في يناير ٢٠٠٨ ولم يمانع بوش حينذاك، ولكنه رفض إعطاء مظلة أميركية للمفاوضات بين تركيا وسوريا. أما أوباما فهو جاهز لإعطاء هذه المظلة إذا قبلت «إسرائيل» وساطة تركيا، وإذا تعاونت سوريا كما تريد وتتوقع إدارة أوباما.

تبدو إيران لكل من في الإدارة الأميركية، سواء في الخارجية أو البيت الأبيض أو مجلس الأمن المركزي، كالعروس التي يريد الكل مغازلتها. لا تريد إدارة أوباما من أحد أن يقترب من إيران، لا مصر ولا «إسرائيل» ولا روسيا. تريد احتكارها مئة بالمئة، وتريد أن يكون الملف الإيراني بيدها وحدها دون دور لأي طرف ثالث. هناك إجماع داخل الإدارة الأميركية في هذا الشأن.

بينما يكمن الخلاف على ماذا يجب أن تفعل إدارة أوباما إذا لم تستجب إيران للمطالب الأميركية؟ إن أهم ملف بالنسبة للأميركيين، هو الملف النووي، حيث كان لديهم تفاؤل قبل الانتخابات الإيرانية، بأن ثمة مجال للدخول بمفاوضات مباشرة مع إيران. وحصلت محاولات ولقاءات سرية في أوروبا بين ممثلين عن إيران، وممثلين عن أوباما دون حصول أي اختراق. كان هناك جس نبض. كما اقترحت هيلاري كلينتون وغيرها، أنه في حال استمرار

إيران بالموضوع النووي، على الولايات المتحدة أن تنشىء مظلة نووية للدفاع عن الحلفاء في المنطقة. هذا الكلام جاد، والبنتاغون يعمل على هذا الموضوع. كما تعمل الإدارة الأميركية على خط آخر، وهو اختراع أو تطوير أسلحة مناسبة لحرب العصابات. ذلك لأنها قاصرة عن تزويد جيشها، وحتى النخب منه، بأسلحة قادرة على خوض حروب الشوارع أو الأنفاق أو الجبال. إن العمل جارٍ على هذا الموضوع، وتقدر المؤسسة العسكرية الأميركية انها تحتاج بالحد الأدنى، إلى عشر سنوات بين تطوير السلاح وبين التدريب عليه.

الأمر الآخر الذي تريده أميركا من إيران، هو موضوع أفغانستان. هناك قناعة لدى الإدارة بوجود توافق مصالح بينها وبين إيران، حيث لا يريد الطرفان عودة طالبان إلى أفغانستان كالسابق. كما يوجد توافق بالعمل على أن لا يتفتت العراق وتحصل فيه حرب أهلية، أو يحصل انهيار أمني. كما يبدو توافق بين الإدارة الأميركية وبين إيران بعدم القيام بأي خطوة تؤدي إلى حرب إقليمية. حاولت «إسرائيل» الحصول على ضوء أخضر من إدارة أوباما لتوجيه ضربة عسكرية لإيران، و حاولت قبلها مع إدارة بوش التي رفضت رغم تعنتها وتشدها، لأنها تخوّفت من التورط في الملف الإيراني بعد التورط في العراق. ويضغط أوباما على «إسرائيل» كي لا تفعل شيئاً ضد إيران. هل يمكن أن يتغير هذا الوضع؟ إن لم يحصل تجاوب خلال ستة أو سبعة أشهر من قبل إيران بخصوص المطالب الأميركية، يمكن حصول تطور ما. بعد الانتخابات في إيران، برز تياران داخل الإدارة لكيفية التعامل مع إيران. الأول، يعتبر أنه من الأفضل لأميركا أن تستغل ضعف القيادة الإيرانية وعدم قدرتها على أن تكون مؤثرة إقليمياً، ومن ثمّ محاورتها للحصول على تنازلات. أما الثاني فيدعو إلى انتظار استتباب الوضع داخل إيران. لكن السياسة العامة تعمل على ترك إيران وعدم التدخل في شأنها الداخلي.



بخصوص لبنان، يبرز السؤال الرئيسي لدى الإدارة الأميركية: إذا تمّ تشكيل حكومة في لبنان (شكلت هذه الحكومة فعلاً بتاريخ ٩ / ١١ / ٢٠٠٩) هل سيكون بمقدورها أن تقوم بعملها بطريقة فعالة بدون أن يعرقل حزب الله أو المعارضة هذا العمل؟ هناك قناعة لدى هذه الإدارة، بأن حزب الله سيبقى بيضة القبان في السياسة الداخلية. وهناك توجّه داخل الإدارة بأن يحصل التزام معيّن إزاء هذا الوضع. فعندما قرّرت بريطانيا أن يحصل حوار مع حزب الله، ربما كان هذا بإيعاز من إدارة أوباما. أما الحكومة البريطانية فهي تضغط على إدارة أوباما لتشجيعها على فتح خطوط مع حزب الله. هذا قرار صعب على أوباما الذي بدأ يضعف داخلياً مع وجود أهم الشخصيات الصهيونية من حوله وخاصة رام إيمانويل. يبدو أوباما الآن كمن يمشي على شفرة حيث سيغرق عند أول خطوة خاطئة.

ومن يفكر أنه ثمة زخم باتجاه عملية سياسية، كفتح الخطوط بين سوريا وإسرائيل، ودخول نتنياهو في المفاوضات فإنه مخطئ. هذا الأمر مستبعد لأسباب تتعلق بإسرائيل، ولأسباب تتعلق بإدارة أوباما، والوضع الأميركي ولأسباب تتعلّق بالضعف العربي والهزولة العربية.

إن الدول العربية هي الوحيدة التي تخاف من الولايات المتحدة، رغم أن الأخيرة لا تستطيع أن تدخل في حروب ومغامرات جديدة. فليس لديها الاستعداد النفسي، ولا القدرة المالية، أو العسكرية للقيام بأمر مماثل. أوباما يخيفني شخصياً أكثر من جورج بوش، لأن الأخير مهما فعل ينتقده الجميع لأنه يمثل أقصى اليمين. ورغم أن أوباما يعتبر من تلامذة جوزف نايل يبقى الهدف الاستراتيجي واحداً وليس فيه أي تغيير، ويبقى المنطلق الأميركي العمل على أمن «إسرائيل» ومصالحها.

## نمفيان

### أزمة أم تحوّل:

صحيح أن النظام الأميركي هو نظام رئاسي، أي أن الرئيس هو من يحدّد السياسة الأميركية الداخلية والخارجية، لكن عليه في الوقت نفسه أن يتنبه للظروف الموضوعية، والحيز الذي تتحرك في إطاره السياسة الأميركية. فلو نظرنا إلى الإخفاقات الأميركية التي حصلت مؤخراً، مثل تعثر المشروع الأميركي في أفغانستان، تزايد النفوذ السوري في العراق، تطوّر الملف النووي الإيراني، حرب تموز، اختلال موازين القوى في الشرق الأوسط، الأزمة المالية العالمية، التبدّل في موقف النائب جنبلاط، لوجدنا أن هذا أدّى بالإدارة الأميركية إلى أن تقوم بإعادة تموضع ولو بشكل مؤقت لحين زوال آثار هذه الإخفاقات. إنه تبدّل في الأسلوب، والتكتيك، وليس تبديلاً في السياسات الأميركية.

يشكّل عهد أوباما استكمالاً للمرحلة السياسية السابقة، وهو لا يملك خطة بديلة، إنما يدير أزمة ورثها بشكل أساسي عن سلفه. على مستوى المنطقة لا يمتلك أوباما حلاً بسبب التوازن على المستوى الإقليمي. إن قوة إيران والمحور الممانع، يمنعان الإدارة الأميركية من صياغة تسوية سياسية حتى لو امتلكت رؤية لها. وهي غير قادرة حتى على تعميم هذه الرؤية رغم كل المحفزات العربية. هذا ما جعل الأمور تتحرك في إطار استكمال واستقطاع الوقت وتحسين الشروط التفصيلية.

إن فتح قنوات مباشرة مع كل من إيران وسوريا، وفتح قنوات غير مباشرة بواسطة بريطانيا مع حزب الله وحماس، والانسحاب التدريجي من العراق، يُعتبر محاولات أميركية لاستقطاع الوقت إلى حين تمكن الإدارة من

حل أزمتها المالية، وبالتالي توفير البيئة الخصبة التي كانت متوفرة سابقاً في عهد بوش لمحاربة الإرهاب. إن هذا التبدل تكتيكي وليس استراتيجياً.

## الملف الإيراني:

إن الصراع الأميركي الإيراني سابق على الملف النووي، وهو كان أقسى وأشد قبل وجود هذا الملف. وهناك إشارات من الولايات المتحدة حول وجود إمكانية للتعاون بهذا الملف، حتى لو وصلت إيران إلى السلاح النووي، شرط أن تغير الأخيرة سياستها الإقليمية.

إذا راجعنا تاريخ الصراع الأميركي الإيراني، نلاحظ أن طبيعته تغيرت غداة حرب العراق. ثم أعيد بعد هذه الحرب إنتاج الملف النووي الإيراني بخلاف ما كان عليه الحال في عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠١. ويجب عدم الاستسلام لمقولة أن النووي هو عصب الخلاف ومركزه. فهل يريد الغرب وأميركا ما هو أبعد من الملف النووي، أم أن هذا الملف في قمة ما هو مطلوب من طهران في هذه المرحلة؟ لا يوجد حتى اليوم إجماع على توصيف موقع هذا الملف في الصراع الأميركي الإيراني. لذا تجب مراجعة تاريخ هذا الصراع لمراقبة كيفية إنتاج هذا الملف بطريقة مختلفة، وكيف تحول إلى محور الرقابة على إيران من دون أن يكون هو الهدف المركزي والوحيد.

وتشير معلومات، إلى أن سولانا، تكلم مع علي لاريجاني حين كان الأخير مسؤولاً عن الملف النووي قائلاً له: نحن في أوروبا نعتزف أن إيران أصبحت دولة نووية، لكن أنتم في المقابل ماذا ستعطون سياسياً؟ إن قبولنا أن تصبح إيران قوة تكنولوجية، وقوة علمية، وقوة سياسية في المنطقة، يستوجب إيجاد حالة سلام، ويجب أن تؤدي هذه المفاوضات إلى شكل من أشكال هذا السلام. من هذه الزاوية، بقيت حالة المماطلة هي التي تحكم المواقف السياسية الأميركية والأوروبية تجاه إيران في كل القضايا العالقة. ويكتسب الملف النووي أهمية بالغة ضمن عناصر القوة الهامة الأخرى التي تمتلكها إيران. هو قوة سياسية، إضافة إلى كونه قوة تكنولوجية وقوة علمية.

من ناحية أخرى، يبقى الملف النووي الإيراني دائماً عرضة لإعادة التقييم في الولايات المتحدة الأميركية، حيث لا يوجد اتفاق على تقييم ثابت له، وعلى مركزيته في الصراع الأميركي الإيراني.

الكل في الإدارة الأميركية متفقون، على أنه ينبغي الحوار مع إيران الآن أو غداً. هناك من يقول فلنحاور الآن فثمة انقسام، وهناك من يقول بالانتظار حتى تهدأ الأمور. في النتيجة، إلى ماذا يمكن أن يوصل هذا الحوار؟ إن الأولوية بالنسبة للإدارة الأميركية الحالية كما السابقة، هو الملف النووي الإيراني، أما موضوعا العراق وأفغانستان، فهما بالدرجة الثانية من الأولوية. صحيح أن هناك خلافاً وصراعاً أميركياً إيرانياً قبل الملف النووي، لكن إمكانية تحول إيران إلى قوة نووية، ستغير طبيعة هذا الصراع. هناك إجماع إستراتيجي غربي، وليس فقط أميركي، على ضرورة منع إيران من التحول إلى قوة نووية، حتى لو كان آخر وسيلة لذلك هي الحرب. وبالرغم من أن الحرب اليوم مستبعدة جداً لكن سيبقى هذا الإجماع الاستراتيجي الغربي قائماً بالتزامن، ونتيجة للضعف الحالي الذي تعاني منه أميركا والأطراف الغربية، يمكن أن يبدأ حوار أميركي إيراني، أو غربي إيراني للوصول إلى تسوية. لكن السؤال الذي يطرح، هل هناك تسوية ممكنة حول الملف النووي الإيراني؟ حتى الآن تقول أغلب الآراء إن الحوار ممكن لكن التسوية مستحيلة. فهناك خلاف جوهري بين الموقفين. إيران غير مستعدة للتخلي عن النووي وحقها في التخصيب، والغرب غير مستعد أن يقبل بوصولها إلى مستوى من التخصيب يسمح مستقبلاً بتحويلها إلى قوة نووية.

لكن في حال لم تستجب إيران للعروض الأميركية والأوروبية حول الملف المركزي وهو الملف النووي، ما الذي ستفعله الإدارة الأميركية؟ هل تأخذ بالطريقة الأوروبية، أي تشديد الضغوط بوتيرة أسرع، أم تنتقل إلى السيناريو الإسرائيلي، أي تنويع أدوات الضغط على إيران بما فيها الضغط العسكري والأمني؟

لكن يبدو أن الحاجة الأميركية لإيران سوف تزيد في العراق وأقاليم أخرى. لذلك، ربما يأخذ مشروع الانخراط (Engagement) مع إيران مجالاً إذا عرف الإيرانيون كيف يلعبون خلال الفترة المقبلة دون التخلي عن قوتهم، فإن إيران النووية رقم ومعادلة جديدة في المنطقة. هذا يزيد العنصر الإيراني تشويقاً، ويزيد في التوازن الحقيقي مع الأميركيين وإسرائيل في المنطقة. كما يمكن توقع تسوية ما بين إيران والولايات المتحدة إذا استمر ضعف الأخيرة. وستكون هذه التسوية حول الخليج والأمن فيه، وحول العراق وآسيا الوسطى وأفغانستان.

ختاماً هناك من يقارن الموضوع النووي الإيراني بالموضوع النووي الباكستاني. إذ لم تكن أميركا راضية، رغم تحالفها مع باكستان، على أن تنتج الأخيرة سلاحاً نووياً. وكان رد الفعل الأميركي وخصوصاً من الكونغرس عنيفاً جداً عند حصول ذلك. ربما يناقش البعض أن باكستان استطاعت أن تنجز هذا الملف على غفلة، بينما إيران فهي دائماً تحت المجهر.

## العراق وأفغانستان:

يمكن أن يكون هناك تقاطع مصالح بين إيران والولايات المتحدة في العراق وأفغانستان. لكن في العراق أين هو هذا التقاطع؟ هل هو في توحيد العراق؟ أو في السعي لقيام دولة مركزية قوية فيه؟ إن التقاطعات سلبية ولكل اتجاهه، والمسائل غير مبورة.

كما تجدر ملاحظة، أن الخلافات الطائفية، والأثنية الحاصلة في العراق، تحصل بمعظمها في المناطق المختلطة طائفيًا، بهدف تفتيت العراق، وإحداث تخلخل ديموغرافي. فمن هو الطرف الآخر الذي يلعب على هذا المنوال؟ هل هو السعودية أم أحد آخر؟

في الموضوع الأفغاني، تبدو مسألة التقاطع غير واضحة. ربما حصل تقاطع في البداية لضرب نظام طالبان. لكن مع مرور الزمن، وحصول المتغيرات، وبروز الملف النووي الإيراني كأولوية من أولويات السياسة

الأميركية، اختلفت سياسة كل من إيران وأميركا في أفغانستان. منذ عدة سنوات، هناك حملة غربية تتهم إيران بأنها أحد مصادر دعم طالبان، وهناك تهديد أميركي مستمر غير مباشر لإيران بالحوار مع معتدلي طالبان. يلعب الطرفان لعبة في أفغانستان شديدة الدقة، فمن جهة، يتصارعان، ومن جهة أخرى، يعملان في حيز تقاطع المصالح. ان احتمال عودة طالبان إلى أفغانستان مستبعد جداً، حيث إن هناك معارضة قوية لها، وجيش نظامي كبير يفوق عديده ٩٠ ألف جندي، كما توجد أطراف إقليمية مثل الهند وروسيا معنية بمنع عودة طالبان إلى الحكم. لكن تبقى الأخيرة القوة الأولى في مناطق البشتون، إضافة لوجود متعاطفين معها في مناطق أخرى، ومتمردين على الحكم المركزي والولايات المتحدة.

إن أسوأ السيناريوهات أن تسيطر طالبان على منطقة محدّدة، فهي لا تستطيع أن تسيطر على كل أفغانستان. من هنا قد تكون هذه الحركة ورقة بيد أكثر من طرف. لذلك، فإن في أفغانستان تقاطع وصراع. قد يصح التقاطع الأميركي الإيراني فقط في مرحلة سابقة. لكن، هل لإيران مصلحة باستمرار المقاومة ولو كانت عن طريق طالبان؟ يبدو الجواب غير محسوم، ولكن لإيران مصلحة أكيدة بعدم استقرار وضع الأميركيين في أفغانستان.

### ملف التسوية:

إن لم يحصل تسوية في المنطقة، ستفشل كل سياسة الولايات المتحدة القائمة حالياً على وضع ترتيبات، وهي إن لم تصنع إنجازاً، فلن تستطيع بناء تحالفات سياسية ضرورية للتفاوض مع إيران من موقع قوة. وسيبقى الوضع هشاً حيث تترك أي هزة صغيرة المعادلات كلها. ويبقى المحور الإيراني والسوري وحزب الله المستفيد الأول من عدم حصول تسوية. لذلك فإن الإدارة الأميركية والأطراف المؤثرة فيها، والجيش الأميركي، وقسم من اللوبي الصهيوني، معنيون بحصول تسوية. ثمة لوبي يهودي تشكل حديثاً هو (J Street) يُستخدم للضغط على (الايباك) من قبل الإدارة من أجل حملها

على اتخاذ مواقف أكثر براغماتية، فيما يتعلق بالصراع في فلسطين، ولتأييد مساعي التسوية. ستبقى سياسات الولايات المتحدة متعثرة من دون التسوية في فلسطين. وسيكون الموقف ضعيفاً في مواجهة إيران، كما لن يطبع السعوديون بدون تسوية. لذلك، إن لم تحقق السياسة العامة للولايات المتحدة أي هدفاً على مستوى التسوية، فلن تستطيع تغيير الوجهة العامة للأحداث.

من الوجهة الإسرائيلية، يبدو أن ثمة خلاف قائم بين نتنياهو وأوباما. ويؤشر على ذلك، الموقف الذي أطلقه وزير المالية في حكومة نتياهو بعد خطاب أوباما في القاهرة، حيث قال: نحن لا نتلقى أوامر من الإدارة الأميركية، ولسنا الولاية الواحدة والخمسين في الولايات المتحدة.

يبدو أن نتياهو يريد لإسرائيل أن تكون تلك الدولة المستقلة بأطماعها اللامتناهية في المنطقة، بحيث تحقق حلمها بعدم عودة الفلسطينيين، وبأن تكون دولتهم الموعودة منزوعة السلاح دون اقتصاد ذاتي، ودون مقومات أساسية. لذلك، فإن الحالة الأساسية، هي حالة صراع، وليس حالة مفاوضات أو سلم.

ربما هناك عملية تسوية ظالمة تسيير لمصلحة المشروع الصهيوني. لكنها بالمدى البعيد، لن تكون لمصلحة هذا المشروع، لان أي تراجع فيه، هو بداية انهيار. والسبب هو تركيبة وطبيعة المشروع. إن هذه المكونات التي جمعت لتُصهر في دولة، لم تؤسس إلى الآن. إن جزءاً من قادة الصهاينة لا يعرفون اللغة العبرية، ويرفضون التجنيد في المؤسسة العسكرية. كان يُقال سابقاً إن الجيش هو الذي يصهر، واللغة هي التي توحد. أصبحت اللغة حالياً خبراً من الماضي، حيث يتحدث الروسية ٤٥٪ من ساكني أراضي ١٩٤٨. ومن المعلوم أن الروسي يمقت الآخرين. كما يقول الشرقيون للاشكيناز: عودوا إلى أوروبا، ويقول الاشكيناز للشرقيين الشيء نفسه. ستتفاعل هذه الإشكاليات في «إسرائيل» أكثر مع اقتراب أي تسوية مفروضة من الولايات المتحدة. لذلك، لن يخيفنا أي مشروع تسوية على الإطلاق. الصراع بطبيعته

مستمر، حتى لو فرضت مشاريع التسوية آليات أخرى.

نحن أمام حركة وضجيج أميركيين، لأن الإدارة الأميركية تريد فرض التسوية لمواجهة إيران. لكن ما هي إمكانياتها في ذلك؟ بالرغم من أنها أمسكت بيدها مفاصل السلطة الفلسطينية من خلال تهيئة المسرح عبر مؤتمر فتح الأخير، إلا أن إمكانية نجاح التسوية شبه مستحيل.

ستعود المسائل إلى مكانها الأول. ولن تكون دول الممانعة حجر عثرة فحسب، بل إنها ستزداد قوة كما هو حاصل منذ العام ٢٠٠٦. بينما نرى الضعف والهشاشة عند قوى الاعتدال. استنتاجاً، يبدو الحل غير ممكن في وجود ننتيا هو من جهة، وفي وجود قوى عربية وإسلامية متينة وجاهزة لتتابع الصراع ضد المخططات الأميركية والإسرائيلية من جهة أخرى.

ويبدو أن الموقف المصري أكثر طواعية من الموقف السعودي. وقد لاحظ الجميع، بمن فيهم الصحافة الإسرائيلية، أن أوباما ذهب إلى السعودية قبل مصر، ربما لأن المصري يدخل في التطبيع أسهل من السعودي الذي يكون أحياناً حليفاً غير طيِّع. ويبدو أن الاستفادة من مبارك تعوَّض عن عدم طواعية السعودي.

إن الزخم الذي أتت به إدارة أوباما بدأ يضعف بسرعة فيما يختص بالتسوية. وإذا كانت الأزمة المالية، وورطة أفغانستان، ومسألة باكستان، قد فرضت ضغوطاً لإنتاج تسوية مع جهوزية السلطة الفلسطينية والمصريين، فإن المردود سيكون محدوداً وهزياً.

تبقى ملاحظة بسيطة حول التعاون الأمني. يُقال إن تجميد الاستيطان هو مقابل التعاون الأمني مع حكومة فياض، لكن هذا التعاون قائم بدون تجميد الاستيطان. إن الهدف هو التطبيع مع العرب، أكثر مما هو تعاون أمني مع حكومة فياض.



## تعقيب أخير

- بالنسبة لأوباما، لا توجد فعلاً إستراتيجية واضحة. ويكمن السبب في الشخصيات ضمن إدارته. فثمة تنافس على النووي الإيراني بين الخارجية ومجلس الأمن القومي والبيت الأبيض. حيث يرغب كلٌّ من هذه الأطراف بدور الصدارة في هذا الملف لأنه يزيد من أهميته السياسية. ليس بالضرورة أن تكون لهذا الطرف إستراتيجية معينة ليدخل هذا الملف، لكن المهم أن يدخل في اللعبة.

- إن الملف النووي الإيراني مهم، لما له من علاقة بميزان القوى. ولن تسمح الولايات المتحدة، ولا «إسرائيل» لإيران أن تمتلك القدرة النووية. وتركّز الولايات المتحدة حالياً على الطرق الدبلوماسية، بغض النظر عن نجاح هذه الطرق أو فشلها.

- بالنسبة لأفغانستان، فإن الإدارة الأميركية تحتاج لمساعدة إيران أكثر مما تحتاج إيران لمساعدتها. كما تستطيع إيران أن تشاغب على أميركا، لأن لدى الأخيرة قواعد ومصالح منتشرة في المنطقة. لذلك، فإن عنصر المشاغبة ميزة لإيران وليس عليها.

- بالنسبة لعملية السلام، يتحرك أي رئيس أميركي بطريقة جدية عندما يكون هناك أزمة وتهديد مباشر ومرئي للمصالح الأميركية. ولا يوجد الآن أي تهديد لهذه المصالح الأميركية، لا من قبل إيران، ولا من قبل سوريا. فلماذا على أوباما أن يتحرك؟

- بدأت الحرب على الإرهاب بعد أحداث أيلول. ويُعتبر أوباما الآن في مرحلة إدارة الأزم،ة هذا إذا سلّمنا أنه يوجد بالأساس أزمة. فالركائز الأساسية في المنطقة متحالفة معه، ابتداءً من مصر والأردن، وانتهاءً بسلطة أبو مازن. ويكمن الخوف في أن تنجح أميركا وإسرائيل في خنق حماس في غزة حيث هي مخنوقة في الضفة الغربية. بالنسبة إلى لبنان، فسيكون محييداً في المدى المنظور لأن أي مغامرة إسرائيلية فيه ستكون مرفوضة أميركياً بالمطلق.

السياسة الأميركية في عهد أوباما:

سقوط إمبراطورية أم البحث عن دور جديد؟



# السياسة الأميركية في عهد أوباما:

سقوط إمبراطورية أم البحث عن دور جديد\*

## مدخل:

يبدو واضحاً إلى الآن، أن هناك أكثر من علامة فشل وإخفاق في السياسات الأميركية. فقد حاول أوباما المزج بين أسلوب الحرب وأسلوب الدبلوماسية، لكن لا هو عاد إلى دبلوماسية كلينتون، ولا إلى الأدوات الحربية لجورج بوش الابن، فظهر كمن يمسك العصا من الوسط. كما قامت إدارته بفصل الملفات والمسارات في المنطقة بالرغم من وضوح وبديهية ترابطها. فالملف النووي الإيراني، وملف التسوية والصراع العربي الإسرائيلي، وملف أفغانستان والعراق، هي ملفات ساخنة لا يمكن عزلها بعضها عن بعض.

بالنسبة للملف النووي الإيراني، لا تبدو هذه الإدارة كمن يمتلك رؤية للحل، بل كمن يفاوض حول التفاصيل التقنية وشبه التقنية، مع إغفال المبادرات التي يمكن لها أن تحدث اختراقاً للوصول إلى تسوية جوهرية تعترف بحق إيران بامتلاك تقنية نووية سلمية.

كما يبدو واضحاً وبديهياً، أن هذه الإدارة فشلت في اختبار الضغط على

---

\* خلاصة حلقة النقاش التي نظّمها المركز، بتاريخ ٢١ / ١ / ٢٠١٠. وشارك فيها باحثون من لبنان والخارج.

«إسرائيل» من أجل توفير الظروف المناسبة لإطلاق عملية التسوية. وهي فشلت في إدارة شؤون الحلفاء في المنطقة قبل إدارة علاقتها بالخصوم. حيث نرى اضطراراً بالتحالف الموالي لها بعد أن ظهر أنها تورطهم شيئاً فشيئاً في أزماتها المتنوعة.

ثمة أسئلة كثيرة تحتاج إلى أجوبة. هل التخطيط الاستراتيجي الذي تمر به هذه الإدارة دليل على امبراطورية آفلة، أم امبراطورية تبحث عن دور جديد؟ على صعيد التسوية، هل نحن نقرأ في كتاب التصعيد؟ هل هو الخيار الوحيد في المنطقة؟ هل سنصل إلى حرب أو إلى انفجار في مكان ما؟ ما هي تداعيات الأزمة الاقتصادية على استراتيجية أوباما؟ كيف يمكن أن تنتهي الأزمة النووية الإيرانية؟

وتضيء هذه الورقة على الخطوط العريضة، والأساسية التي بُحِثت، وعلى الآراء التي تداولها المشاركون، مع الإشارة إلى أن هذه الورقة اعتمدت الترتيب الموضوعي، وليس الترتيب الحوارية.

### ثلاثة أوجه للإخفاق

في التعاطي مع الولايات المتحدة، يجب الخروج من المفهوم السائد بأنها تستطيع أن تفعل ما تريد. ليست الولايات المتحدة إمبراطورية في طور الصعود بل في طور الهبوط، وهذا هام على المستوى النفسي للشعوب. وقد أتى سماحة السيد حسن نصر الله على ذكر هذا الموضوع أكثر من مرة، لكن السجلات السياسية تعود وتضيّعه.

اقتصادياً، تبدو الولايات المتحدة شبه مفلسة، حيث لم تعد تملك الإمكانات المالية السابقة التي تخولها صنع حروب جديدة وفتح جبهات أخرى.. لكن هذا لا يعني أنها لن تستمر في ما بدأت، لكن قدراتها لم تعد تلك، غير المحدودة.

عسكرياً، لم تستطع الولايات المتحدة حسم الأمر في آخر حربين لها في أفغانستان والعراق، رغم كونها دولة عظمى تواجه مجموعة مقاومات، وأحياناً مجموعة عصابات. يشكل هذا فشلاً كبيراً، لأن كسب الحرب يكون بإنهائها في الوقت الملائم. إن الإنسحاب من العراق لا يؤشر إلى إنجاز المهمة، بل إلى الفشل في ذلك، ويبدو أن أفغانستان ستكون مشكلة أكثر خطورة في المستقبل.

دبلوماسياً، يواجه الرئيس أوباما مشكلة أساسية، هي عدم وجود الفريق أو الطاقم الخاص به لرسم السياسة العامة، ناهيك عن تنفيذها. لدى الرئيس أوباما توجهاً عاماً، بأن يكون مختلفاً عن بوش الذي وصل في طريقة تعاطيه مع الملفات السياسية إلى خلل دبلوماسي كبير، شكّل تهديداً للأمن القومي الأميركي. لكن التوجه لا يكفي، بل هناك حاجة إلى فريق يرسم سياسة وينفذها.

لدى هيلاري كلينتون، اعتبارات خاصة، لا تتفق مع توجهات أوباما بالضرورة، وهي لم تترك أبداً طموحها السياسي الخاص، وتستغل لهذا منصبها كوزيرة للخارجية. كما بقيت وزارة الحرب بيد شخص جمهوري من تركة بوش. ومن المعلوم، أن لدى البنتاغون نظرتة الخاصة في الأمور العسكرية التي تؤثر على الموقف السياسي، وغالباً ما تكون الكلمة الأخيرة له لأنه المسؤول عن الآلة العسكرية. ما حصل في أفغانستان خير دليل على هذا، حيث أخذ أوباما وقته للوصول إلى إستراتيجية جديدة، وبالنهاية تطابقت هذه الإستراتيجية مع ما كان يريده البنتاغون.

حين استلم جورج بوش الابن الرئاسة، لم تكن لديه وجهة نظر، بينما امتلك فريق عمله إيديولوجيا. جاء أوباما مع وجهة نظر، لكن دون فريق خاص به. والذي حصل، أن إيديولوجيا المحافظين الجدد، استطاعت خطف السياسة الأميركية. ومن الصعوبة بمكان تغيير هذا خلال سنة أو سنتين. إن

التوجه الأساسي عند أو باما يرتكز على مخالفة سياسات بوش أكثر من وضع تصور متكامل للسياسة الأميركية في كافة المجالات.

## إدارة دون رأس تنفيذي

لدى وصول أو باما إلى الرئاسة، كانت لديه ولدى الشعب الأميركي الرغبة بالتغيير. لكن هذه الرغبة ليست مصحوبة بالقدرة. صحيح أن هدف أو باما المركزي كان إخراج الولايات المتحدة مما ورطها فيه بوش الابن، لكن يبدو أنه ليس قادراً على أن يقطع نهائياً مع سياسة بوش. فبالرغم من ظهوره غير راضٍ عن إرسال ٣٠ ألف جندي إضافي إلى أفغانستان تجاوباً مع استراتيجية البنتاغون، هناك تحليلات أميركية تقول إن أو باما كان يؤيد وجهة النظر التي تدعو إلى صنع نصر في أفغانستان يغطي على الفشل الحاصل في العراق فيحصل التوازن المطلوب.

يُضاف إلى هذا، عدم ملاحظة أي اصطفاة للقوى المؤثرة في إدارة أو باما على غرار إدارة بوش. قد يكون ثمة لوبي، يتجه نحو أفريقيا، أو السودان، أو أي مكان آخر، لكن لا يمكن تحديده أو تحديد مدى تأثيره. لذلك، تبدو إدارة أو باما دون رأس تنفيذي. وهناك كلام آخر عن تسلل المحافظين الجدد إلى مفاصل الإدارة الجديدة، وتحديدًا وزارة الخارجية، مستفيدين من قلة خبرة الفريق الموجود حالياً.

لكن يبرز السؤال الذي يتجاوز كل ما ذكر: هل يمكن لأو باما أو أي رئيس أميركي آخر، أن يغير السياسات الأميركية بطريقة واضحة ومخالفة للتوجه العام المعروف عن الإمبراطورية الأميركية؟ بالنظر لتاريخ أو باما، وخلفيته العرقية، وتوجهاته شبه الراديكالية، فهو الأكثر قدرة على أن يغير الوضع بطريقة أو بأخرى. لكن ثمة حائل لا يستطيع تجاوزه، بحيث يغير الولايات المتحدة على نحو تصبح غير ما هي عليه. إنها إمبراطورية ذات نظام، والتغيير يكون على الحدود فقط وليس في صلب النظام. إنه واقع لا يمكن

تجاوزه. إن القوى المؤثرة في عهد بوش، تكونت على مدى أعوام، وصارت جزءاً أساسياً من المجتمع السياسي الأميركي. ومشكلة أوباما أنه لا يمتلك قوى متماسكة تمثل أي شيء. إن من انتخبه هم طبقة الشباب، وطبقة المعترضين على أداء جورج بوش، لكن لا يمكن وضع هؤلاء في لوبي أو في إطار توجه ما. هذه نقطة ضعف جوهرية، وكل ما يمكن أن يفعله أوباما، سيكون أقل من خطابه الانتخابي.

يبقى أن هذه الأمبراطورية لم تعد في حالة صعود، إنما في حالة نزول ولم تجد إلى الآن دورها الجديد، وربما هذا الدور في طور التكوين. على سبيل المثال، لم تعد الولايات المتحدة قادرة على ان تخوض حرباً في أوروبا لتدافع عن الأوروبيين ضد خطر أوروبي كما حدث منذ ٦٥ سنة. ولا هي تستطيع أن تخوض حرباً مع كوريا الشمالية كما حصل منذ ٥٠ سنة، مع أن الأخيرة هي شبه دولة في الوقت الحاضر.

قد تكون قصة أوباما، وصعوده إلى الرئاسة إنسانية وجميلة، وخطابه التغييرى جذاباً. لكن التغيير لا يكون من خلال خطاب في القاهرة أو في اسطنبول، بل هناك في البنتاغون، حيث تُصنع الحقائق الكبرى على الأرض. لو تمّ التسليم بوجود انحدار أميركي، هناك سؤال يطرح نفسه؛ ماذا يمكن أن تفعل القوى المناوئة، والمقاومات المختلفة، والنخب لتسريع هذا الانحدار واستثماره؟ اليوم ثمة مناوئة كبيرة للسياسات الأميركية في أميركا اللاتينية، وثمره إخفاقات كبيرة للولايات المتحدة في أفغانستان والعراق وكوريا وإيران والقضية الفلسطينية، وثمره مديونية هائلة، وثمره اهتزاز في المجتمع الأميركي، إضافة إلى عدم قدرة الولايات المتحدة على خوض الحروب. لذلك يجب صياغة نوع من معادلة أو رؤية لاستثمار هذا الانحدار. والكل معني بهذا سواء في الواقع المقاوم، أو الثقافي، أو الأكاديمي، أو السياسي.

في خضم الأزمة التي تعيشها الولايات المتحدة، يبرز سؤال مشروع عن مدى بقائها القوة الأحادية في العالم. أوروبا، المعنية بالشراكة في الدرجة



الأولى، تبدو وكأنها منجرفة دائماً وراء قرارات تتخذها الولايات المتحدة. وربما جلّ ما تريده، أن لا يحصل انفجارات في شوارعها من وقت لآخر، يظهر شخص ذو أحلام امبراطورية كالرئيس الفرنسي ساركوزي، معتقداً أن بإمكانه أن يلعب دوراً ما، لكن الواقع يصدمه. وكذلك يحصل مع بريطانيا حيث تتسع الهوة بين الحكومة والشعب الذي لا يقيم وزناً لحكومته. تبدو أوروبا كمن يصارع قوة وزنها أكبر بكثير من وزنها الخاص. ويسبب هذا حرجاً للحكومات هناك التي عليها دائماً الأخذ بالاعتبار وجهة نظر ناخبها.

في هذا السياق، واستنتاجاً، هل يوجد ما يجعل إدارة أوباما مضطرة لأن تعيد النظر بكامل سياساتها وتبحث عن توازنات جديدة؟ بالرغم من كل هذا التداعي، لم تنشأ إلى الآن منظومة دولية لتشكّل حالة بديلة لتفرد الولايات المتحدة. لذلك نراها مطمئنة إلى حد ما، حيث لا يوجد أمامها وضع دولي ضاغط لتعيد النظر بكل أدائها وبسياساتها الدولية.

على المستوى العسكري، ضعفت الموارد الاقتصادية الأميركية لخوض الحروب ذات الطابع العالمي، أو الإقليمي الكلاسيكي. أمضت الولايات المتحدة آخر ثلاثين سنة تدرّب جيشها للاعتماد على التكنولوجيا العالية، وليس على العنصر البشري. فشل هذا في العراق وأفغانستان، وأحرز نجاحاً محدوداً فقط خلال حرب كوسوفو؛ حيث صدر تقرير عن الناتو يقول: إن خسائر الجيش الصربي نتيجة القصف كانت فقط بحدود السبعة بالمئة.

بالنسبة إلى العامل الاقتصادي، غالباً ما يكون التوسع الاقتصادي سبباً في الحروب التي لا تحصل عن عبث أو مزاج شخصي. وبمعزل عن الأزمة الاقتصادية العالمية، استطاعت الولايات المتحدة أن تحمل تبعات حروبها للدول الأخرى، وثمة مؤشرات اقتصادية في الولايات المتحدة يجب التوقف عندها، وعند مدى تأثيرها على وجهة السياسات الأميركية. فهناك من يرى أن هذه الدولة العظمى، ستفقد قريباً جداً موقعها كدولة مصدرة لمصلحة

الصين. كما أن سعر برميل النفط يتصاعد بشكل غير عادي. ومن المعلوم أن المصانع الأميركية تعمل على نفط الخليج، ويهملها أن يكون رخيصاً، لأن ارتفاعه يقلل من القدرة التنافسية. ربما يُحكى عن انسحاب أمريكي من العراق وأفغانستان، هذا أمر غير وارد، لأنه يعني بداية العد العكسي لوجودهم في الخليج. هم لن يتخلّوا عن هذه المنطقة بسهولة لأنها المورد الأساسي لاقتصادهم.

استناداً إلى كل ما عُرض، ربما يجب التدقيق في بعض المسائل حتى تكون الاستنتاجات أكثر موضوعية. ثمة سؤال مركزي لم يُجب عليه، ما هو المعيار الحقيقي لمحاكمة وتقييم ماذا يفعل أوباما وإدارته، وماذا يمكن أن يفعلوا؟ ربما يجب البدء من السؤال الأساسي، ماذا ورثت هذه الإدارة؟ انطلاقاً من التشخيص الدقيق لما ورثت، يمكن القول حقيقة إذا كان أوباما يمتلك استراتيجية أم يمتلك توجهاً. من المؤكد أنه لا يمتلك القدرة على المبادرة والفعل كبوش الإبن، الذي أخذ الولايات المتحدة والعالم باتجاه أزمات مستعصية معروفة المعالم والخيوط. وبالتالي، عندما جاء أوباما، أراد أن يشتري وقتاً للولايات المتحدة الأميركية حتى تستطيع أن تحل مشكلاتها في الخارج، وأن تتصدى للأولوية الأساسية التي بدونها لا يمكن لها الوقوف على قدميها، وخصوصاً بالموضوع الاقتصادي المالي. وبدون أن تقف على قدميها، لا تستطيع أن تسترجع أيضاً الاستراتيجية الأساسية التي لها علاقة بالهيمنة العالمية. لذلك، إن ما يقوم به أوباما اليوم، هو تنفيذ رؤية لها علاقة بكيفية احتواء هذه الأزمات والإخفاقات والفسل في كل المناطق التي تتخبط فيها الولايات المتحدة. التغيير له علاقة بهذه النقطة، والملاحظ أن أوباما اعتمد سياسة الإحتواء، وقدم رؤية قائمة على استراتيجية اسمها ترابط الأزمات. هو لم ينظر نظرة تكتيكية للمنطقة، فربط بين التسوية والملف النووي والوضع في كل من أفغانستان والعراق.

من جانب آخر وعند الكلام عن الإخفاق والفسل، يجب ابتغاء الدقة، أين

أخطأت الولايات المتحدة؟ هل حققت كامل أهدافها؟ أم هي قطعت خطوات باتجاه أهدافها، لكنها وصلت إلى مكان لم تستطع أن تكمل؟ بالتالي يجب أن نقيس ما هي حدود الإخفاق؟ وما هي حدود الفشل حتى لا تقع بصورة وردية ونقول: إنها لم تفعل شيئاً؟ يلتف اليوم الجميع معها، وحتى الصين التي تمتلك أوراقاً قوية، لا تستطيع أن تلعب هذه الأوراق لأنها ستغرق مع أميركا. إنها مسألة نسبية ودقيقة. إذا لم تكن الولايات المتحدة اليوم في أحسن أحوالها، فنحن أيضاً لسنا كذلك، نحن نجئنا إلى الآن في موقع ردة الفعل، لكن هل حان الوقت للفعل بما أن الولايات المتحدة في لحظة انحدار؟ هذا سؤال أساسي ومهم ومطروح على الجميع. كما يجب الوقوف بدقة عند دور المؤسسة العسكرية في الولايات المتحدة، حيث يلاحظ حراكاً للعسكر داخل السياسة. فأين تقف هذه المؤسسة العسكرية في موضوع السياسة الخارجية الأميركية؟

## التسوية والصراع العربي - الإسرائيلي

يحاول الأميركيون منذ عشرين سنة تمرير حل دبلوماسي للصراع العربي الإسرائيلي ولما ينجحوا حتى في الاختراقات الدبلوماسية التي حصلت، لم تكن الولايات المتحدة لاعباً أساسياً. فقد فُرض اتفاق أو سلو على الأميركيين، وساهمت حرب الخليج الأولى في انعقاد مؤتمر مدريد، ولما يصل اتفاق كامب دافيد إلى غاياته. لا يدور الكلام هنا عن فشل مغامرات دبلوماسية، بل عن فشل رؤساء دولة عظمى مع ما يحملون من ثقل معنوي.

لا يمتلك الرئيس أوباما سياسة تجاه المنطقة. وليس لديه فريقاً وازناً في هذا الشأن. لهذا اضطر لتعيين جورج ميتشل، وبعض البقايا الموجودين منذ عهد بوش الابن مثل جيم جونز الذي أمضى سنتين خلال عهد بوش بالعمل على الملف الفلسطيني الإسرائيلي. لذلك، من المحتمل أن يلعب دنيس روس دوراً ما في المستقبل، وهو كان أساسياً في عهد كلينتون، كما عمل مع بوش

الأول وبوش الثاني. أما الباقون فكلهم صغار. ويشكل جيفري فيلتمان، المسؤول الحالي عن الشرق الأوسط في الخارجية الأميركية، أكبر دليل على سطحية ومستوى الإمكانيات المتوافرة لدى هذه الإدارة.

يعتقد العرب، وهذا اعتقاد غير صحيح، أنه في قضية المنطقة، الولايات المتحدة تأمر «إسرائيل» تنفذ. كما عندما اعتقدوا، أن أوباما لو أراد الحصول على تجميد للإستيطان لأجبر نتانيا هو على ذلك. هم يتناسون، أن «إسرائيل» اليوم غيرها أيام حرب الخليج الأولى، حيث فرض بوش الأب عليها مؤتمر مدريد. لذلك، لن يكون لدى باراك حسين أوباما، الذي لا يُنظر إليه في «إسرائيل» كصديق، القدرة على الحصول من «إسرائيل» على ما يتوقعه العرب.

إن كل ما تفعله إدارة أوباما حالياً هو، إعادة إحياء المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية. لكن لو فشلت هذه المفاوضات، كيف سيكون الموقف؟ لا يوجد جواب على هذا السؤال سوى القول بمزيد من الضغوط على الطرفين، لوضع مشروع الحل الأميركي بالدولتين على الطريق الصحيح. حتى عندما سأل المفاوضات الفلسطينيون جورج ميتشل عن البدائل في حال فشل المفاوضات، كان يتهرب من الجواب بالقول: إن رئيسه مؤمن بحل الدولتين وأنه لن يتركهم فلا داعٍ للخوف.

يبرز هنا السؤال التالي: هل أن أوباما يريد فعلاً إيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي لكنه لا يستطيع؟ أم أنه يسير ضمن نظام يتماشى مع مصالح «إسرائيل»؟ عندما يحصل نقاش داخل الإدارة الأميركية، يطفو على السطح دائماً أمن «إسرائيل» كأولوية. فيبدو أوباما وكأنه غير منسجم مع قناعاته. ويستعيز عن ذلك بالخطابات والسياسات الناعمة التي لا تجد سبيلاً للترجمة على الأرض. كما تبرز دائماً علامات استفهام حول ارتباط أوباما أو بعض من إدارته بإيديولوجيا الصهيونية المسيحية التي تمثل أكبر

عقبة في الوصول إلى تسوية في المنطقة.

ضمن هذا السياق هناك وجهتا نظر: الأولى تقول: إن أوباما يمتلك رؤية مختلفة ولا يستطيع تحقيقها، أما الثانية فلا تقول بهذا الأمر نهائياً. لقد جاء أوباما وهو يملك مجموعة أفكار تختلف تماماً عن أفكار جورج بوش، ليس بالنسبة للمصالح العليا للولايات المتحدة، بل بالنسبة لمقاربتها للملفات الدولية. على سبيل المثال يؤمن أوباما إيماناً قاطعاً بأنه لا حل لهذا الإشتعال المزمع في الشرق الأوسط دون حل جدي للقضية الفلسطينية. لم يكن أحد من الرؤساء الأميركيين السابقين يؤمن بهذا. وربما واحدة من مصائب أوباما هي بنيامين نتنياهو. فلو استلم أوباما البيت الأبيض، وهناك شخص آخر غير نتنياهو في تل أبيب، لكان المشهد مغايراً. وستكون حركة التسوية أو حركة المفاوضات أكثر هدوءاً وسلاسة. يجب عدم التحيز في فهم الأمور وإطلاق أحكام نهائية وقطعية.

كما يبدو، أن نتنياهو يضرب بعرض الحائط حل الدولتين، مستنداً إلى مقولة إن حدود «إسرائيل» من البحر إلى النهر هي مقولة آلهية لا يمكن المساس بها. ومع انعدام القدرة لدى الولايات المتحدة والعجز الأوروبي الحاصل، هل يمكن لإسرائيل أن تتفوّت وتصل في نهاية المطاف بالأمور إلى حرب إقليمية وبالتحديد مع لبنان والفلسطينيين؟ ومع هذا الإنسداد، هل يمكن للإدارة الأميركية أن تسمح بإشعال المنطقة والوصول إلى حدود حرب شبه عالمية؟ خاصة أنه عند الكلام عن السياسة الأميركية، لا يمكن الفصل بين الداخل والخارج، ولا بين الوضع الإقتصادي والمصالح الكبرى لشركات النفط العملاقة وشركات الأسلحة.

ترتكز العقيدة العسكرية الإسرائيلية التقليدية منذ أيام بن غوريون على ثلاث ركائز أساسية: كسب الحرب دون خوضها (الردع)، خوض الحرب على أرض العدو، وأن تكون الحرب خاطفة. لكن هذه العقيدة لم تنجح في

حرب تموز ٢٠٠٦، لذلك انزعج الكثير من العسكريين الإسرائيليين من تصرف أولمرت آنذاك بجر «إسرائيل» إلى حرب لا ضرورة لها. لم تنفعهم التكنولوجيا آنذاك، فاضطروا لإرسال مزيد من الجنود. وهم اليوم أمام تحدٍ جديد، هو تحدي الصواريخ، وخصوصاً من الجهة اللبنانية، لذلك هم يحضرون لمنظومة مضادة للصواريخ هي إلى الآن، إما غير ناجحة، وإما مكلفة جداً. لذلك نرى الإسرائيليين يستغلون الوضع الحالي لخلق حقائق جديدة على الأرض دون الدخول في حرب جديدة. ولا تشكل غزة مورد اهتمام أساسي لهم، وهم يتمنون أن تغرق في البحر. هم يعملون بشكل أساسي على الضفة الغربية. لكن وإلى الآن، لا تملك «إسرائيل» جواباً أو موقفاً تجاه مراكمة السلاح عند حزب الله أو حماس. هناك من القادة من يعتقد بوجوب توجيه ضربة عسكرية، وهناك من يرفض ذلك. على سبيل المثال، لا يفكر وزير الدفاع باراك بعملية عسكرية، بل يعمل على التأكد من أن هذا السلاح المتراكم لن يُستخدم ضد إسرائيل. وفي حال استخدامه، على «إسرائيل» أن تكون مستعدة.

بالنسبة لحرب تموز، بدأت «إسرائيل» وبدعم من الولايات المتحدة الحرب، مع اعتقادها بحسمها خلال يوم أو يومين. ولو عرفت أنها ستنتهي بهذا الشكل لما بدأت بها. إن تجربة لبنان أوضح من تجربة غزة. في غزة كانت الأهداف متدرجة، وبقية تتغير بحسب ما يتحقق على الأرض. لم تكن حرب لبنان هكذا، لقد تورطت «إسرائيل» في لبنان.

في مقابل هذا، تبقى الحرب الإسرائيلية الناعمة عاملة كل الوقت. لقد جددت «إسرائيل» لمثير داغان بسبب نجاحاته في مختلف الميادين. حتى أن أولمرت عندما ترك الحكم قال: إنه غداً عندما يكتب تاريخ «إسرائيل» سيكتشف الجميع كم كان داغان مهماً لأمن هذه الدولة.

بعد سنة واحدة من استلام أوباما، تقف الإدارة الأميركية في الموقف

نفسه الذي كانت تقف الإدارة السابقة، ولا يختلف أداؤها بتاتاً عن أداء الإدارة السابقة. هذا يؤدي إلى استنتاجين. الأول: إن الإستراتيجية الأميركية التي كانت متبعة على مدى ثماني سنوات في ظل ولاية بوش، هي ذاتها الحاكمة الآن على استراتيجية هذه الإدارة الجديدة. ثانياً: إن التحالف الاستراتيجي الأميركي الإسرائيلي ثابت ومستقر، مهما تغيرت الإدارات والحكومات في الولايات المتحدة وفي إسرائيل. وهذا لن يخضع لتغيير جدي وحقيقي في المدى المنظور.

لذلك، لا نستطيع القول إن إمكانية أن تشن الولايات المتحدة حرباً عندما تضطر إلى ذلك أصبحت معدومة، بصرف النظر عن المتاعب الاقتصادية والإخفاقات العسكرية في التجارب السابقة. فإذا وجدت الإدارة الأميركية نفسها مضطرة لشن حرب في مكان ما، نتيجة حاجة ما، قد يحصل هذا. هناك أمر آخر، ما الذي يدفع الولايات المتحدة لإجراء مراجعة حقيقية لسياساتها في المنطقة؟ هل هناك في المنطقة ما يجبر الإدارة الأميركية بشكل جدي وحقيقي، أن تعيد النظر بسياساتها لتكون أكثر عدلاً وإنصافاً؟ إنهم لا يرون إلا هذا التداعي بالنظام الرسمي العربي، والإستجابة بلا شروط للإملاءات الأميركية والشروط الإسرائيلية.

ثمة من لا يوافق، على أن «إسرائيل» لا تشعر، أو لا تتأثر بالضغوط الأميركية عليها. فهناك صراع حقيقي ما بين الداخل الإسرائيلي، وما بين اللوبيات اليهودية في الولايات المتحدة. إذ تعتبر هذه اللوبيات، أن من يقدر مصلحة «إسرائيل» ليس «إسرائيل» نفسها، بل اليهود في أميركا. هذه واحدة من أدوات الصراع والضغط الممارس على إسرائيل. ولا يدل هذا بالضرورة على انحلال الإتحاد الاستراتيجي بين الطرفين، بل ربما يدل على تماسك هذا الإتحاد. فإسرائيل ترى مصلحتها من خلال الدائرة الأضيقة، أي غزة

والضفة، أما الولايات المتحدة واللوبيات داخلها، فترى مصلحة «إسرائيل» من خلال الدائرة الأوسع.

بالنسبة للعلاقة بين البنتاغون وإسرائيل، فهي مميزة من جهة، ومتوترة من جهة أخرى. فعلى المستوى التقني، هناك تعاون بين الطرفين من خلال تبادل المعلومات والتقنيات في منظومات الأسلحة. حيث يشتري الأميركيون بعض هذه المنظومات من إسرائيل، وتشتري الأخيرة الكثير من الأسلحة الأميركية وتعمل على تطويرها. والجدير ذكره، أن البنتاغون يعتمد الحذر في هذه العلاقة التقنية، لعلمه أن «إسرائيل» تحاول دائماً الحصول على أشياء قبل أن يكون مستعداً لمنحها إياها. من جهة ثانية، غالباً ما يمتلك العسكر الإسرائيلي أجنحة خاصة بمعزل عن العلاقة بالبنتاغون. في هذا السياق يذكر الجميع قصة الباخرة ليبرتي، وصفقة الفالكون التي باعتها «إسرائيل» للصين، وسلسلة الجواسيس الإسرائيليين المقبوض عليهم داخل الولايات المتحدة.

ولأن البنتاغون يعتبر أنه لا يمكن أن يكسب حرباً دون التدخل السياسي المباشر، أرسل موفديه الخاصين إلى المنطقة في مهمات ذات طابع أمني سياسي. من هؤلاء جيم جونز الذي بقي سنتين في المنطقة لوضع منظومة أمنية للعلاقة الإسرائيلية الفلسطينية. ومن خلال عمله توصل إلى نتائج تقول: إن «إسرائيل» تضخم بشكل كبير الخطر الأمني الفلسطيني عليها ما أساء للعلاقة بينه وبين المؤسسة العسكرية الإسرائيلية. كما أوفد البنتاغون فرايزر للتنسيق بين الأجهزة الأمنية العربية والأجهزة الأمنية الفلسطينية. أما الموفد الثالث، فهو دايتون الذي كان مسؤولاً عن بناء جهاز أمني عسكري فلسطيني.

من خلال هؤلاء الثلاثة، دخل البنتاغون على الخط بطريقة لم تحصل سابقاً. كان الأمر جديداً وغير محبذ بالنسبة إلى «إسرائيل» التي تريد وحدها



أن تنقل الواقع العسكري إلى الأميركيين، لا أن يأتوا ويعاينوا هذا الواقع بأنفسهم. لقد أوجد هذا الكثير من الحساسيات التي برزت إلى العلن عندما رفضت «إسرائيل» ورقة عمل جونز الأمنية، وعندما قال دايتون إن لديه مشكلتين: الراديكالية وإسرائيل.

## الملف النووي الإيراني

يقال الكثير بشأن الملف النووي الإيراني. فثمة كلام عن تشديد للعقوبات، وهناك كلام آخر يقول: إن «إسرائيل» لن تصبر طويلاً على مراكمة إيران لقدرات نووية، وهي بذلك تضغط على الإدارة الأميركية التي تضغط بدورها على من يعينهم الأمر. لكن يبدو واضحاً أن العقوبات هي الخيار الجاهز، عقوبات تؤثر على الحراك الداخلي الحاصل في إيران ولا توصل إلى الحرب التي يمكن أن توحد الصف الداخلي الإيراني.

عُقد مؤخراً اجتماع ضمّ كبار الخبراء الإسرائيليين، والأميركيين، والغربيين لبحث التسلح النووي الإيراني المحتمل. وقد خرج الإسرائيليون وهم مستأؤون جداً، لأن النتيجة كانت، أن الولايات المتحدة تحضّر نفسها لتتعايش مع إيران نووية، عكس «إسرائيل» التي لا تستطيع ذلك. إن إيران نووية تمثل تحدياً أولاً لإسرائيل التي تجهّز لكل الاحتمالات، لكنها لم تأخذ قراراً بالاتجاه الذي يجب أن تسير به، لأن كل القرارات صعبة ومكلفة، إضافة إلى عدم وجود تكتل قوي داخل «إسرائيل» يميل إلى قرار واحد. لكن في ظل شعورها بالخطر، وفي ظل شعورها بضعف القبضة الأميركية الحالية عليها، يمكن لإسرائيل أن تذهب إلى خيار عسكري ضد إيران بالرغم من احتمال خسارة حرب من هذا النوع، أو من احتمال عدم الوصول إلى النتائج المرجوة. لكن معظم الحروب عبر التاريخ، لم تكن صنيعه التحليل العقلاني والرؤى العقلانية، بل نتيجة مغامرات، أو نتيجة أوراق صادرة عن مراكز استخبارات. بالتالي يجد صانع القرار نفسه أمام خيار الحرب فيذهب إليها غير مقتنع بها.

إن باكستان نووية تشكل خطراً على «إسرائيل» أكثر من إيران نووية. باكستان دولة ضعيفة فاشلة وفيها أصولية خطيرة. لكن القصة مع إيران قصة نظام وتوجهات وردع. ولأن الأمور لا تتم دائماً على أساس تحليل منطقي عقلي، فإن «إسرائيل» تتدرب على كل احتمالات المواجهة العسكرية رغم عدم وجود تحالف قوي داخلها يرغب بضرب إيران. ولكي تستطيع «إسرائيل» توجيه طائراتها لضرب أهداف كبيرة وبشكل مكثف داخل إيران، عليها الحصول على موافقة الولايات المتحدة. لذلك ربما تستغل «إسرائيل» الضعف الذي يبدو عليه أوباما وإدارته للقيام بتحريك عسكري ما. وربما تفتعل صراعاً إقليمياً بمستوى يجر إلى صدام أكبر تدخل فيه الولايات المتحدة. لكن صانعي القرار في البنتاغون واعون لهذا الأمر ونصحوا «إسرائيل» بأن لا تفكر بالأمر.

يبقى أن الولايات المتحدة التي تستشعر الخطر من صعود الدور الإيراني تسعى إلى تحقيق اصطفا في المنطقة على أساس أولوية العداء لإيران ومواجهة هذا الخطر الجديد. ربما من هذه الزاوية، يمكن قراءة زيارة نتنياهو الأخيرة للقاهرة، والسعي الدؤوب لدى الإدارة الأميركية لتحقيق اختراق على مسار التسوية في المنطقة.

من جهة ثانية، هناك رهان إسرائيلي، ورهان أوروبي (تحديداً فرنسي) على تفكك الوضع الداخلي في إيران. ويُعتقد أن لدى وزير الخارجية الفرنسية كوشنير، فريقاً من العلماء، والباحثين من أصول إيرانية، وقيّمون في الغرب، يعملون على التأثير في الوضع الإيراني الحالي. وهم يبشرون أن الوضع في إيران دخل في مسار انتقالي. كما نصحو الغرب بعدم تشديد العقوبات بشكل يمس بالشعب الإيراني ويوحّد الوضع الداخلي، بل بتركيزها على الشركات المرتبطة بالحرس الثوري، وعلى الشخصيات المؤثرة في صناعة القرار الإيراني. ويعتبر هذا الفريق، أن الحرب يجب أن

تُخاض ضد جناح في السلطة. ويبدو إلى الآن أن الولايات المتحدة أكثر تحفظاً بشأن التدخل في الوضع الإيراني الداخلي.

لكن، هل يمكن لهذه المخاطر، ولبقاء الملف النووي الإيراني عالماً بهذا الشكل أن يدفعنا الأميركيين باتجاه تسوية ما مع إيران؟ يبدو الجواب بيد إيران. فإن هي أعطت مخرجاً يحفظ ماء وجه أوباما، فإن الأخير يفضل خيار التسوية، وإن لم تفعل، تبدو المخارج صعبة. بالنهاية لا يُستخدم الرصاص في كل صراع؛ فقد استمر العداء بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة طويلاً دون أن يطلقا النار. ويمكن الوصول لقناعة، أن هذه الحالة تعطي مردوداً عالياً وكلفة منخفضة.

## خاتمة

هل يمكن للولايات المتحدة أن تتعافى وتصحّ مسارها؟ أم هي بحكم الإمبراطورية الآفلة كسابقاتها من الامبراطوريات؟

يجب التعمق أكثر بالتحليل الذي يعتمد على مبدأ أقول الإمبراطورية الأميركية، ومحاولة جعل هذا العامل أساسياً في تفسير السياسة الأميركية الحالية. صحيح أن ثمة مؤشرات، وعلامات تدل على ضعف، وتراجع، ووهن ووقوف هذه الإمبراطورية في منطقة غامضة، حيث لا يستطيع المرء أن يتوقع قيامها من هذه الكبوة، أو سقوطها، وتحولها النهائي إلى نجم أقل، ونجم ميت. من المهم أخذ هذا الموضوع بعين الاعتبار، على أن لا يغدو عاملاً لتفسير السياسات الأميركية اليوم. قد لا تنتهي الإمبراطورية الأميركية كغيرها من الإمبراطوريات السابقة إلا بعد قيام إمبراطورية. بريطانيا، أخذت دورتين إمبراطوريتين متتاليتين، ثم ورثتها الولايات المتحدة. في الوقت الراهن، لا إمكانية لوراثة أميركا في النظام الدولي، لذلك، ربما ستحتل هذا الموقع لفترة طويلة من الزمن. والدليل أنه في الأزمة العالمية الحالية، استطاعت الولايات المتحدة ان تلزم الحلفاء والمنافسين على أخذ مبادرات، واتباع سياسات لا تصب في مصلحتهم. عسكرياً، هي قادرة اليوم ضمن التحالف الخاص بها، على فرض أجندة معينة وسياسات معينة، لأن كل الدول والأقاليم الأخرى لم تكتسب إلى الآن قوة إمبراطورية أو قوة بديلة ورديفة. إن الحديث عن أقول الإمبراطورية الأميركية يغري الكثيرين. حتى إنهم يقولون: إننا أتينا لرفع راية الانتصار والفوز بمعركة طويلة. لا يعني هذا التحفظ أن الولايات المتحدة الأميركية ستبقى دولة إمبراطورية كما كانت، خاصة أن اعمار الإمبراطوريات ينخفض مع مرور الزمن. ربما لن تعيش الإمبراطورية الأميركية طويلاً، لكن يجب عدم تحويل هذا الاحتمال إلى عنصر أساسي في فهم السياسة الأميركية.



# أوباما ومشروع النسوية



# أوباما ومشروع التسوية\*

منير شفيق\*\*

ليس من سياسة خارجية أميركية دون أساطيل عسكرية.

وبحكم وجود قرار أميركي على أعلى مستوى يقضي بضرورة إيجاد حل للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، ولو بإطلاقه بداية، بصورة جادة، مع تنازلات أولية إسرائيلية (من قبيل وقف الاستيطان لمدة سنة مثلاً)، وفلسطينية أمنية بالدرجة الأولى، وترتيبات داخلية لضمان أي اتفاق قادم تطبيعي، فإن قضية التسوية قد ربطت هذه المرة بالمصلحة العسكرية الإستراتيجية للجيش، فراح جنرالات الجيش يتدخلون مباشرة لدعم أوباما والقيام بمهام دبلوماسية.

وقد تجلّى هذا الأمر من خلال الوفود الدبلوماسية الأميركية، المطعّمة بلون عسكري، إلى المنطقة. بالتالي، فإن من قرّر إطلاق التسوية في هذه المرحلة هو الجيش الأميركي، والأغلب بالتنسيق مع المخابرات، وذلك بهدف نزع الورقة الفلسطينية من يد أعداء أميركا، لأجل إنجاح الجيش الأميركي في العراق، وأفغانستان، وباكستان، ولاحقاً مع إيران، أو على الأقل تجنيبه الفشل الذي يلوح بالأفق. فالجيش الأميركي، كما صرّح بترايوس قائد

---

\* خلاصة المحاضرة الرئيسية في حلقة النقاش التي نظّمها المركز بتاريخ ١٩/٨/٢٠٠٩.

\*\* قيادي فلسطيني، كاتب وباحث في الشؤون الاستراتيجية.



المنطقة الوسطى، وكذلك مايك مولن رئيس هيئة الأركان، يرى في حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، حاجة ماسة للجيش وبصورة أساسية لنزع الورقة الفلسطينية السياسية من أيدي خصوم أميركا وأعدائها، وفي المقدمة، إيران وحزب الله، وحماس، والجهاد، وصولاً إلى القاعدة.

لهذا، يجب أن تُعامل التسوية في هذه المرحلة بأعلى درجات الجدِّية والخطورة، ولا يُركن إلى ما جرى في السابق من عثرات أو فشل. علماً أن العراقيل أمام هذه التسوية ما زالت قويّة جداً، سواء كانت من جانب نتنياهو وقوى صهيونية نافذة، أم كانت من جانب الفواتير المطلوب دفعها سلفاً فلسطينياً وعربياً. ويبدو منذ البداية أن الهدف مجرد إطلاق المفاوضات.

اليوم بعد وصول أوباما، يمثل الجيش القوة الحاسمة التي يمكنها أن تقف بوجه اللوبي الصهيوني الأميركي، وتؤثر في الكونغرس، وتشق صف يهود أميركا أنفسهم. وذلك بعد أن تعلق الأمر بالمصير العسكري للجيش في جبهات رئيسية، تفوق أهميتها في هذه المرحلة، عشرات المرات الحالة الفيتنامية في الحرب الباردة التي كان ميزان القوى فيها مستقراً، أو شبه مستقر. وفي هذه المرحلة، فإن هزيمة الجيش الأميركي، تعني، الانتقال إلى حالة من الفوضى العالمية قد تصبح عصية على السيطرة.

وفي هذا الصدد يجب أن يُلاحظ ما يلي:

١- الجيش الأميركي، هو المؤسسة الوحيدة المتجاوزة للعنصرية، وللعرقية والدين، وهو بعيد عن النفوذ اليهودي الصهيوني.

٢- يكون للجيش الأميركي، والمؤسسات الاستخباراتية في العادة، نفوذ من وراء ستار في رسم الإستراتيجيات السياسية. لكن عندما يتورط في الحرب ويفشل، قد تنهار السياسة، ويليها الاقتصاد ما قد يؤدي إلى اضطرابات داخلية. هذا ينطبق على الدول الغربية الديمقراطية كما على دول العالم الأخرى.

من خلال هذا المنطق، يجب أن لا يُعامل أوباما باعتباره مجرد رئيس له سياسات أو إستراتيجية، أو عنده نيّة تغييرية مختلفة، وإنما يجب أن يُنظر إليه باعتباره رئيساً تنفيذياً للجيش، وعاملاً معه بقوة. فالجزالات الحاليون والمتقاعدون، لهم دور هام في دبلوماسية أوباما أكثر من أي رئاسة سابقة. هو ليس رئيساً قوياً ببلاغته أو شعبيته أو أدائه، وإنما بدعم الجيش والسي أي أي، وكل من له تأثير من السياسيين، والمشاركين في صنع السياسة الأميركية. وقد أشار إلى ذلك توماس فريدمان في الهيرالد تريبيون بتاريخ ٢٠٠٩ / ٨ / ٣ محذراً ننتياهو من أن «الكونغرس والبنتاغون والسي أي أي وعدد كبير من يهود أميركا يؤيدون أوباما».

بالعودة الى عملية التسوية، فهي قد باتت على الأبواب، وستبدأ من حيث انتهت مفاوضات محمود عباس وإيهود أولمرت، علماً أن الذي منع سابقاً من الوصول الى اتفاق هو قضية القدس الشرقية.

في الجانب الإسرائيلي، يبدو وضع الحكومة الصهيونية قابلاً للانحناء والكسر، حيث تواجه ضغوطاً قوية من أميركا وأوروبا واللوبيات اليهودية لكي تصبح أكثر مرونة. ذلك بالرغم من أن هنالك تياراً صهيونياً أميركياً أخذ يتنامى للحدّ من هذه الضغوط، مع الإشارة الى أن تسلّم إيهود باراك لملف الدبلوماسية في موضوع التسوية بدلاً من ليبرمان له دلالة.

وفي هذه النقطة أيضاً، لا بد من الإلفات إلى أن حزب الليكود، لطالما كان أخطر من حزب العمل في عقد صفقات التسوية. كما أن ننتياهو يتذكر بأن جيشه خسر حربيه في لبنان وقطاع غزة، وبالتالي فإن القرار الإسرائيلي قابل للكسر أو للتطويع، ولا يجب أن يُركن بأنه متعنّت.

في الجانب الفلسطيني، ثمة سيطرة أمنية غير مسبوقة على الضفة الغربية من قبل الأميركيين والإسرائيليين من خلال حكومة سلام فياض والجنرال كيث دايتون.

أضف إلى أن محمود عباس يغطي حكومة سلام فياض، وكيث دايتون من خلال الدعم العربي والخارجي. وهو استولى على قرار فتح، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وسوف يتحكم في نتائج الانتخابات القادمة إذا حدثت. كما أن المعارضة الداخلية لمحمود عباس تعاني من عجز، لأنها لا ترى حتى الآن بأن الظروف العربية مناسبة لاتخاذ خطوات مضادة.

وبالرغم من أن المؤتمر السادس أعطى محمود عباس رئاسة فتح، وأوصل لجنة مركزية فيها عناصر مؤيدة له، قد تكون أكثر تفاهماً مع الأميركيين والإسرائيليين منه، وبالرغم من أنه خرج من المؤتمر أقوى ظاهرياً، كان المؤتمر فضيحة تسمح بالتشكيك في شرعية نتائجه. ويمكن القول، إن تغلب تيار محمود عباس أحدث ما يشبه الانشقاق في فتح التي هي في حالة انشقاقات عملياً، لكن من دون قدرة على التعبير التقليدي عن نفسها بالخروج على «الوحدة» حتى الآن.

حالياً، يسعى محمود عباس لعقد ما يُسمى بمجلس وطني طارئ بمن حضر لعدم توفر النصاب، رغم مخالفة هذا لكل أنظمة منظمة التحرير، ذلك لاستكمال أعضاء اللجنة التنفيذية المنتهية الصلاحية والفاقد النصاب. وبهذا يكون قد سطا على قرار المنظمة كما فعل بقرار فتح. ويبدو أنه سيكمل المشوار من خلال إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية لن تكون نزيهة، أو حرة بالتأكيد.

تجدد الإشارة، إلى أن الوضع العربي الراهن بملامحه الحالية، بالرغم من أنه معرض للتغيير بين ليلة وضحاها، غير مؤاتٍ لانشقاق فتحاوي ولتحدٍ حاسم وفعال ضد التسوية، إلا إذا اندلعت حركة جماهيرية، أو حدثت تطورات عسكرية في غزة.

أما على مستوى حماس، والجهاد، والقوى الفلسطينية المعارضة من فصائل وشخصيات، فسوف يصار إلى معارضة مشروع التسوية المطروح،

ولكن كيف وإلى أي مستوى؟ لم تظهر بوادر هذا بعد.

بكل الأحوال، يبدو القرار الفلسطيني مرهوناً بالقرار المصري - السعودي في موضوع التسوية. كما يمكن القول: إن سبب التقارب السعودي مع سوريا، هو استباق لمرحلة دخول السعودية في التسوية.

إن المطلوب من السعودية، وعدد من الدول العربية، هو الدخول في خطوات تطبيعية مقابل وقف الاستيطان، وهذا كان مرفوضاً في البداية، ثم أخذت تظهر إشارات إلى أن التطبيع قد يبدأ مع الدخول في مفاوضات الوضع النهائي، كما عبّر عن ذلك من خلال زيارة الرئيس المصري حسني مبارك لواشنطن، الأمر الذي سيدخل السعودية ومصر في حرج، لا سيما إذا ما تأكد أن لا سيطرة على اتجاهات مقاومة هذا التطبيع وممانعته. إنها صفقة مذلة بين التطبيع، ووقف الاستيطان المؤقت، والبدء بالمفاوضات قبل الوصول إلى نتيجة. ولهذا يجب الحذر من أي تطبيع مقابل وقف الاستيطان والمفاوضات حول الوضع النهائي.

في هذا المجال، نقل الكاتب جهاد الخازن، عن أمين عام جامعة الدول العربية عمرو موسى قوله «لن يكون هناك تطبيع إلا إذا أوقف الاستيطان!».

بالمجمل، فإن الوضع العربي سلبي وضعيف وعاجز أمام ضغوط أوباما تحت حجة «الفرصة الأخيرة». ويجعل هذا الوضع العرب عاجزين عن فرض أو تغيير أي شيء. وقد يؤدي هذا إلى مزيد من التدهور والانحلال الداخلي أو تفجر بعض الأوضاع.

بشكل عام، سيتأثر الموقف العربي بتطورات الموقف السوري إزاء عملية التسوية. لذا يجب على قوى المقاومة عدم الانجرار إلى أي مشكلة مع سوريا وتركيز الجهود على مواجهة محمود عباس.

فيما يخص أوروبا، تبدو في حالة تناقض مع الولايات المتحدة في معالجة الأزمة الاقتصادية، بالرغم من تعاونهما بسبب الورطة المشتركة في هذه

الأزمة. فهما في الحفرة نفسها على أية حال. وبالرغم من وجود بوادر بدأت تظهر للخروج من الأزمة، فإن آثارها ستظل عميقة ومدمرة إلى أمد بعيد، مثل من يخرج من العناية الفائقة، أو المشفى، مع عطب شديد ومزمّن. ومع ذلك، فإن السياسة الأوروبية متوافقة مع سياسة أوباما إيرانياً وفلسطينياً وعربياً.

بالنسبة إلى روسيا والصين، فهما، بالرغم من تناقضاتهما مع إدارة أوباما، لا سيما في جورجيا وأوكرانيا، وفي الموضوع، الاقتصادي وفي ملفي كوريا الشمالية وتايوان، فإنهما ستدخلان في مساومات وصفقات مع هذه الإدارة لتغطية التسوية التي يقودها جورج ميتشل. كما سيبقى موقفهما عند انتقال الصراع إلى إيران مزدوجاً وخطراً.

وهنا يجب أن يُصار إلى توقع تطورات حادة في الوضع على ضوء تطور ما سينشب على الجبهة الإيرانية، كما على ضوء تطور الحرب في أفغانستان والمتجهة على ما يبدو إلى خسارة أميركية.

في الخلاصة، يمكن اعتبار العناصر المؤثرة في إمكانية نجاح التسوية أو في فشلها شبه متوازنة، ولكنها قابلة للاختراق بهذا الاتجاه أو ذاك.

ولهذا على الذين يرجحون فشل مشروع أوباما للتسوية أن يبذلوا الجهود القصوى لإفشاله، ولديهم فرصة كبيرة لتحقيق ذلك. ولكن حذار من النوم والركون إلى تسوية فاشلة في كل الأحوال. فالتسوية هذه المرّة أكثر جدية وخطورة من سابقتها.

## نمفيان

\* وُضعت بذور التسوية في الشرق الأوسط بعد حرب ١٩٧٣ حين رأى قادة إسرائيل أنه لا يمكن وقف التدهور في كيانهم إلا عبر التسوية. ويبدو أن هذه التسوية موضوع جاد هذه الأيام، وتتمثل بدولة فلسطينية منزوعة السلاح، وتخدم المشروع الأميركي الإسرائيلي. لذلك، على قوى الممانعة الإعداد لمتغيرات جديدة، لأن التسوية تهدف لتوليد عناصر صراع من نوع آخر. في هذا الجو، تبدو غزة اليوم غير قادرة على كسر آلام الواقع. لذلك يجب استنهاض حركة شعبية جديدة في ظل المخطط الأميركي الإسرائيلي على أن يكون العنوان الرئيسي «حق العودة». لكن حتى لو حصلت التسوية فإن أي متغير، في أية دولة، سيقطب التسوية، ومن يشارك في تركيبها. ويجب على الفلسطينيين في هذا السياق التحرك في الضفة الغربية من خلال أعمال عسكرية.

\* لم يأتِ أوباما بالتسوية، فهي قائمة أصلاً، وهو لا يسعى لها في ظل الأزمات التي تعاني منها الولايات المتحدة. بل يمكن القول إنه يسعى لكسر التوازن القائم حالياً بين محور الممانعة والمحور الآخر. إن ما أتى بأوباما رئيساً، هو الرغبة بتحسين صورة الولايات المتحدة في الخارج، وقد تحقق نجاح في ذلك. ويحاول الأميركيون الخروج بتسوية كيفما كان لسحب الذرائع من يد من يتبنى القضية الفلسطينية. إن خيارات الأميركيين اختلفت، فمع الأزمة الاقتصادية، لا توجد إمكانية لحرب على إيران، وتتركز الأولويات الأميركية حالياً في أفغانستان وباكستان. يُضاف إلى كل هذا، أنه

لا إمكانية لحصول تسوية من دون سوريا ولبنان .

\* هناك من يعتبر أن لا وجود لمشروع تسوية أميركي في المنطقة، وأن كل ما نشهده من حركة وفود، إنما هو حراكٌ على المسار السوري، نظراً لأهمية الدور السوري في استقرار العراق. كما يجب عدم إغفال الهدف الاستراتيجي المتمثل بإضعاف الدور الإيراني، وإضعاف أدوات إيران في المنطقة .

\* لا تريد إسرائيل تسوية حقيقية، وهناك شكٌ في أنها تريد التطبيع أصلاً. فالمشروع الصهيوني يتحدث عن دولة يهودية بالكامل، ولا يتحدث عن كيفية العيش مع الجيران. إن لدى أوباما مشروعاً ستظهر معالمه قريباً، وهو يعتمد على نظرية الماكرو والميكرو. حيث يجري العمل على عقد مؤتمر دولي كبير (ماكرو) تشارك فيه الصين وروسيا وإيران وغيرهم، وعلى مؤتمر صغير (ميكرو) يهدف لتفكيك المشاكل التقنية في المنطقة .

\* يبدو أن جزءاً من الشعب الفلسطيني يزول، وجوهر العملية الآن هو حجم الحصة التي تستطيع الإمبريالية الحصول عليها في الضفة الغربية. عندما تنهار الرأسمالية فإنها تحتاج إلى حروب، لذلك، ليس في الأفق من حلول .